العدد (٣٤) ديسمبر ٢٠٠٦ - السنة الثانية عشر

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- ندوة " مشروع انشاء هيئة أسواق المال"
- مشاركة الجمعية في اجتماعات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب
- سيمنار " مدى تأثير تعيين مدققين (اثنين) على استقلالية المدقق بدولة الكويت
- المشاركة في الاجتماع التشاوري حول حماية المال العام ومحاربة الفساد

- القرار الوزاري في شأن قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراقبة الحسابات
- القرار الوزاري في شأن تنظيم مواد قواعد واجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

المقالات المهنية:

- المراجعة الداخلية الحكومية

الافتتاحية

أهمية سوق المال في دعم النشاط الاقتصادي

تعد أسواق المال دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، ومؤشراً هاماً لمستوى رقي واستقرار الاقتصاد الوطني لكل طولة، لذلك كفان التوجه العالمي يستحوذ على الاهتمام الكبير بتلك الأسواق لتفعيل النشاط الاقتصادي من خلال مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري لمواكبة جميع المستجدات والتطوير الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف المساهمة لتفعيل جميع ما يحقق تنظيم العمل في سوق المال وضمان حقوق المتعاملين فيه واستقرار المعاملات المالية، الأمر الذي يساهم في نمو الشركات والمنظمات الاقتصادية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي إطار ما تشهده دولة الكويت من جهود متواصلة لمراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري لتهيئتها لمواكبة المتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية وحدة المنافسة في الأنشطة الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.

فإننا نؤكد على ضرورة الاستمرار في متابعة تنظيم العمل في سوق الكويت للأوراق المالية بصفته أحد أهم الأسواق المالية النشطة من خلال تحديث التشريعات والضوابط التي يتحقق معها زيادة تطبيق أساليب الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالشركات المدرجة في البورصة، سواء من حيث الأخبار الخاصة بها أو البيانات المالية أو المشاريع المستقبلية أو العقود والمناقصات وتحديد العقوبات الإجرائية القانونية بحق الشركات المخالفة.

كما يجب التطلع بأن يتوج هذا التطوير بانشاء هيئة للأسواق المالية تسهم في تمكين الكويت من أخذ دورها كمركز إقليمي لتداول الأوراق المالية في إطار الجهود المبذولة نحو تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وخدمي إقليمي كأحد أهم التوجهات الاستراتيجية في هذه المرحلة.

والله الموفق،،،

رئيس التحرير
صافي عبدالعزيز المطوع

العـــدد (٣٤) - السنة الثانيـــة عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa

هيئة التحرير
The Board of Editors
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri

مدير التحرير
Editing Manager
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

المستشارون
Consultants
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
أ. د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
أ. يعقوب عبدالله عبدالعزيز
Yaqoob Abdallah Abdulaziz

صلاح المرزوق، أحمد باقر، عيد الظفيري وأماني بورسلي

أخبـــار الجـمـعـيـــة .....(4)

- ندوة جمعية المحاسبين نقاش متعدد الآراء حول هيئة سوق المال .
- في ندوة بجمعية المحاسبين نفى خلالها أن يكون تمريره تم بصفقة.
- سيمنار حول مدى تأثير تعيين مدققين (اثنين) على استقلالية المدقق بالكويت.
- إعداد البرنامج التدريبي لجمعية المحاسبين والمرجعين الكويتية للموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- الأنشطة الرمضانية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- قرار وزاري رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٦ والمعدل للقرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم مواد قواعد وإجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ومكان وميعاد انعقاد هذا الامتحان.
- قرار وزاري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٦ في شأن قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراقبة الحسابات.
- مشاركة الجمعية في اجتماعات مجلس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بالأردن.
- مشاركة الجمعية في الاجتماع التشاوري حول حماية المال العام ومحاربة الفساد.
- مشاركة الجمعية في لجنة دراسة وتقييم العقود التي ابرمتها الجهات الحكومية مع القطاع الخاص وفقاً لنظام B.O.T.
- مشاركة الجمعية في ندوة الكوادر المهنية في القطاع النفطي.

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفـــاة الرمـــز البـــريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيـــا: المراجعـــة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kwaaa.Org

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Advertisements
Agreements in this regared should be
made with the management of
Kuwaiti Association of Accountants
and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

Issue No. (34) - Year 12
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
رئيس مجلس الادارة Chairman

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
نائب الرئيس Vice-Chairman

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
أمين السر General Secretary

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
أمين الصندوق Treasurer

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
عضو مجلس الإدارة - Board Member
الأمين العام المساعد للاتحاد العام
للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. عيد سماوي الظفيري
Dr. Eid S. Al-Zafiri
عضو مجلس الإدارة - Board Member

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة
تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا
تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

سيمنار حول مدى تأثير تعيين مدققين (اثنين) على استقلالية المدقق بالكويت

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتية حملة الدبلوم تخصص محاسبة في الجهات الحكومية.
قرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها.
المجمع الدولي للتطوير المهني يكرم د. الرشيد لحصوله على أكبر عدد من الشهادات المهنية في العالم.
المؤتمرات العلمية الدولية
بار هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون ..... (23)
ـؤون مـهـنـيـة ..... (25)
ـرحـبـاً بأعـضـائـنـا الجـدد ..... (26)
ـسـات ..... (28)
لمراجعة الداخلية الحكومية
ـوجـز مـحـلـي ..... (34)
ـال وأعـمـال ..... (51)

الاشتراكات
الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي
عضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير
يتية للمؤسسات.
الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها
عملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها
عملة المحلية للمؤسسات.
الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
مة الاشتراك تشمل اجور البريد وترسل الطلبات
سم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

الأسعار
عر النسخة:
أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي
حد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافا
يه اجور البريد.
بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً
يها أجور البريد.

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

ندوة جمعية المحاسبين نقاش متعدد الآراء حول هيئة سوق المال

البورصة تئن من التدخلات السياسية بانتظار هيئتها

افتتح وزير الصناعة والتجارة فلاح الهاجري ندوة مشروع انشاء هيئة اسواق المال في مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، مؤكدا اهمية وجود الهيئة ضمن سلسلة القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري التي تدفع باتجاه تطوير الكويت كمركز مالي رائد.

معتبرا أن مناقشة مشروع قانون إنشاء الهيئة تهدف الى ضمان حقوق المتعاملين.

المرزوق

وتحدث عضو لجنة سوق الكويت للأوراق المالية صلاح المرزوق فقال ان البورصة تعاني من التدخلات الحكومية الصارخة لاعتبارات شخصية وسياسية.

ولفت الى ان احد مشاهد التدخل في البورصة عبارة عن كتب رسمية ضد مجلس الوزراء وهذا يخل بمبدأ استقلالية السوق.

واضاف المرزوق ان سوق الكويت ليس ناقص الاهلية لكن فيه قصورا كبيرا على صعيد الجانب التشريعي.

وزير واحد

وذكر كيف يعقل في دولة متطورة ان يتم اطلاق مشروعين لسوق مال في وقت واحد تحت رعاية وزير

فلاح الهاجري

■ الهاجري: مناقشة مشروع الهيئة تهدف إلى ضمان حقوق المتعاملين

واحد، الامر الذي يبين مدى الخلل وغياب التنسيق.

وانتقد المرزوق تكليف ديوان المحاسبة بالرقابة على البورصة، حيث انها ليست مالا عاما كما ان ديوان المحاسبة ليست لديه دراية بعمليات التداول وانظمة التقاص والوساطة، معتبرا ان مثل هذا التدخل يعبر عن عدم فهم لدى الحكومة.

أوجه القصور

وقال المرزوق ان من ابرز اوجه القصور مسألة تعيين مدير للسوق بترشيح من وزير التجارة، علما بأنه من الافضل ان تكون هذه المهمة من صلاحيات لجنة السوق.

وتابع: ان صلاحيات مدير السوق في الواقع هي سلطة اعلى من سلطة لجنة السوق، نظرا الى اتصاله المباشر مع وزير التجارة ورئيس مجلس الوزراء، مشيرا الى ان لجنة السوق يطغى عليها ممثلون عن الحكومة.

وفي ما يتعلق بمشروع هيئة سوق المال، اشار المرزوق الى انه في الواقع يوجد ثلاثة مشاريع لهيئة سوق المال وهذا خلل في حد ذاته، والخوف كل الخوف ان يتم الكبت السياسي بمشروع هيئة سوق المال وتشويهه.

واضاف المرزوق قائلا: لدي شكوك كبيرة في ان يخرج مشروع هيئة سوق المال باستقلالية تامة إذا استمرت التدخلات السياسية في البورصة.

واعرب عن أمله في تقليص مواد مشروع هيئة سوق المال الى ٥٠ مادة بدلا من المواد الحالية التي

تصل الى ٨٠ و١٠٠ مادة، خصوصا ان التعديل مستقبلا في مواد القانون 'يشكل لدينا كارثة وهو ليس بالأمر السهل'.

وقال: علينا ان نحدد ماذا نريد من هيئة سوق المال وان نضع نصب اعيننا ان الهدف الرئيسي منها هو تحقيق الاستقلالية التامة للسوق وتعزيز ثقة المستثمرين وحماية صغارهم من المضاربات الضارة التي تنسف قدراتهم.

وتطلع المرزوق الى ان يتولى الهيئة مدير مهني قادر على ادارة الهيئة يعاونه مجلس ادارة فني وغير مسيس وان يكون من ٥ أعضاء، منهم ٣ متفرغون تماما و٢ من اصحاب الخبرات، مؤكدا انه اذا ما تمكنا من تحقيق تلك الاهداف فسيكون لدينا سوق مالي ناجح.

ودعا المرزوق الى استباق التدخلات والتضارب بين المشاريع الثلاثة ودمجها في مشروع واحد.

وفي اطار آخر اعتبر المرزوق ان الشركات المدرجة في البورصة مخطئة في حق نفسها كونها تخضع للبورصة وقانون التجارة والفصل ٦، المادة ٣٢٣ و٣٢٤ التي تتيح لأي شخص طبيعي او اعتباري تأسيس بورصة، فالاموال أموال الشركات وبامكانها تأسيس بورصة مستقلة بنفسها.

أحمد باقر

وعلى صعيد متصل قال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الامة النائب احمد باقر ان سوق الكويت ليس سوقا مختلفا لكنه في الوقت نفسه غير مقبول

صلاح المرزوق، أحمد باقر، عيد الظفيري وأماني بورسلي

■ المرزوق: هل يعقل وجود ٣ مشاريع لهيئة سوق المال تحت رعاية وزير واحد؟

■ بورسلي: مشروع الهيئة أعد بمهنية بعيدة عن تضارب المصالح

■ باقر: من المؤسف أن مشاريع الصرف والمنح وإهدار المليارات تتقدم علي ما عداها

وليس السوق المأمون الذي يعبر عن النشاط والازدهار الاقتصادي.

وشدد على انه بات من الضروري ومن الاهمية بمكان وجود هيئة لسوق المال وقال: ما نأسف له انه للان لم يقدم لنا مشروع الحكومة حول تنظيم السوق وانشاء الهيئة مشيرا الى ان جدول اعمال اللجنة المالية متخم بسلسلة مشاريع تصل الى ١٢ مشروعا وقد يستغرق النظر فيها دور الانعقاد الحالي بأكمله، وبالتالي لو تقدمت الحكومة بمشروعها قد لا يكون له مجال للدراسة حاليا كون المشروع مفصلا وحساسا ويحتاج لدراسة مفصلة كونه سيشرف على احد اهم المراكز الاقتصادية في البلد، منتقدا وجود نحو ٨٠ قانونا مقابل هيئة سوق المال كلها تعلق بعمليات صرف وضخ لا تتعلق بمصالح البلاد على الرغم من ان كلفتها بالمليارات.

وقال: للاسف مشروع هيئة سوق المال ورغم اهميته لا يلقى الدعم الكافي الذي تتلقاه المشاريع المتعلقة بالصرف والمنح للمواطنين.

الهيئة المرجوة

واعتبر باقر ان هيئة سوق المال يجب ان تخرج لتحقيق جملة من الاهداف ابرزها حماية البلاد من الهزات الاقتصادية المضرة بالاقتصاد وان تكفل حماية السوق وفق انظمة ثابتة ومتينة.

واضاف قائلا يجب ايضا ان تحقق

■ القانون يجيز للأفراد تأسيس بورصات.. فلماذا لا يطبق؟

■ لافائدة من دمج المشاريع.. فالمشروع الوحيد كالقصيدة المتكاملة.

■ نطمح إلى أنظمة شفافة وعادلة تكشف المتلاعبين وتحمي المستثمرين.

الشفافية الكاملة التي تضمن الرقابة المهنية والاطلاع على التعاملات لكشف التلاعبات كما هو معمول به ببريطانيا، حيث يوجد مكتب متخصص لكشف عمليات التلاعب.

وتابع: يجب ان تحتوي الهيئة على انظمة شفافة وعادلة وثابتة تطبق على الجميع وان تكون شاملة بحيث تعالج كل التعاملات، مشيرا الى انه عندما بحثنا في مسألة تحويل الاسهم اكتشفنا ان الانظمة الموجودة بالسوق هشة ولا تصلح للاعتماد عليها.

مشروع جديد

وقال باقر من الضروري ان يحتوي المشروع الجديد على توصيف الجريمة ونص العقوبة المناسب وهذا امر مهم جدا لحماية المستثمرين ومن غير المعقول ان يخسر المستثمرون مدخراتهم بسبب ضعف الانظمة، اضافة الى ضرورة وجود عقوبة لمن يعمدون الاضرار بالسوق وافشاء الاسرار والمعلومات.

بورسلي

واستعرضت رئيس فريق دراسة اسواق المال في وزارة التجارة والصناعة الدكتوره أماني بورسلي مشروع هيئة سوق المال لافتة الى انها انجزت المشروع بالتعاون مع جهات عالمية متخصصة وابرزهم المستشار روبرت ستل هوتا الذي سبق له ان شارك في انجاز ٣٥ هيئة لسوق المال.

وأكدت ان مشروعها الذي يحتوي على نحو ١٠٠ مادة تم اعداده بمهنية بعيدة عن تضارب المصالح لكي يظهر بالصورة التي نطمح لها والتي من ابرز اهدافها سد الثغرات الحالية.

وذكرت بورسلي ان البورصة كادارة دورها فقط هو مراقبة المشاركين والمتعاملين فيما ستكون الهيئة مظلة عليا تراقب الجميع، مشيرة الى ان السوق فعلا بحاجة لهيئة بالمعنى العالمي.

وتابعت انه اذا لم تلق الهيئة الدعم الكافي للخروج بعقوبات صارمة مماثلة للدول المتقدمة وبعيدة عن التدخل فلن تكون مجدية.

وفي سياق حديثها رأت بورسلي في ردها على مقترح صلاح المرزوق بدمج المشاريع انها فكرة غير مجدية ولن تحقق الهدف، معتبرة ان المشروع الواحد كالعقيدة تنسج بشكل متكامل من دون تقطيع وتركيب.

واعتبرت بورسلي الكلام عن كثرة المواد القانونية في مشروع هيئة سوق المال امرا طبيعيا لانه من الضروري ان يغطي القانون كل الاساسيات وليس تغطيتها باللوائح.

واكدت ان كل الدراسات التي اجريت على نحو ٧٥ دولة اثبتت ان الهيئات تحقق افضل اداء للاسواق المالية.

التعديل كارثة

تدخل الدكتور شعيب عبدالله شعيب مدقق الحسابات فقال ان قانون هيئة سوق المال يحتوي على ١٠٠ مادة كارثة لان التغير امر صعب، وقد يحتاج إلى عشرين عاما، ودلل على ذلك بأنه كان احد اعضاء لجنة تغير قانون الضريبة منذ عام ٧٦ أي قبل ٣٠ عاما دون ان يتم تغييره الى الآن.

فلسطين لديها هيئة سوق مال..

لفت أحد الحضور الى ان السلطة الفلسطينية انشأت سوق مال وحظيت بأهمية وجود هيئة فعلى الفور يتم انشاء هيئة مستقلة عام ٢٠٠٤، رغم الظروف الامنية والسياسية حينها.

دفاع وفاء الرشيد

دافعت وفاء الرشيد من سوق الكويت للاوراق المالية عن مشروع الهيئة الذي يتم انجازه ضد جانب السوق قائلة: سنستعين بهيئة لديها ٨٠ تجربة في انشاء هيئات الاسواق المالية، اضافة الى ان مشروع البورصة لديه ضمانة ان يعطي صفة قانونية دولية من "ISCOO".

بورصة.. وتستثمر

أحد الحضور اعرب عن استغرابه من ان البورصة لها حق الاستثمار، حيث تملك حصة في الشركة الكويتية للمقاصة، وهو أمر غير معروف اذا كان قانونيا أم لا.

لجنة السوق والعدم واحد

وفي مداخلة له خلال الندوة تحدث ناصر النفيسي رئيس مركز الجمان للاستشارات ان لجنة السوق وضعها غير طبيعي، حيث ان وزير التجارة رئيس لجنة السوق لا يحضر اجتماعات اللجنة الا في ما ندر.. وكيف يقبل اعضاء اللجنة ان يرأسهم مدير السوق ويملي عليهم القرارات؟ الوضع هش واللجنة لا بد ان تستقيل لان وجودها وعدمه واحد.

وقال النفيسي: نؤيد رقابة ديوان المحاسبة وفي الوقت نفسه نقول نعم لاستقلالية السوق اذا كانت مبنية على اصول سليمة وتحافظ على ادنى درجات الثقة، ومسألة رقابة الديوان تتعلق بالامور الاجرائية والتعيينات والجوانب الادارية والاجرائية في ظل وجود الفوضى وذلك لكشف التجاوزات ان وجدت.

واثنى النفيسي على حديث المرزوق ان اللجنة لا يمكنها القيام بالدور المطلوب نظرا لصلاحيات مدير السوق المطلقة، وفي ظل وجود تدخلات سياسية ومصلحية.

وانتقد النفيسي الاختراق الواضح لشروط الادراج، حيث ان اول شرط من شروط الادراج يحتم ان يكون رأسمال الشركة ٣ ملايين دينار في حين توجد شركات في البورصة رأسمالها اقل من ذلك الشرط.

العملية ليست سائبة

قال صلاح المرزوق ان شروط الادراج موجودة وواضحة والعملية ليست سائبة، فهناك فحص وغربلة وان حدثت بعض التجاوزات من إدارة السوق فإن اللجنة اوقفتها.

وأضاف: اما ما يتعلق برقابة ديوان المحاسبة على البورصة فالديوان لا يفهم شيئا في انظمة البورصات وأنظمة التداول، كما ان البورصة تخضع لمدقق خارجي ومدقق داخلي يقدم تقريرا كل ٣ أشهر وهذا اجراء مستمر على مدار العام.

لسنا موظفين ولا نقبض شيئا

قال المرزوق: نحن كأعضاء لجنة السوق لسنا موظفين ولا نقبض شيئا من أحد، وسبق ان قدمنا استقالتنا واعتراضاتنا على بعض الامور وابلغنا انها ستعدل.

ابن خالتي عليه بالعافية

اثناء حديثه قال صلاح المرزوق ان اعضاء لجنة السوق غير مسموح لهم بالتداول، ولا ان يكون لأي منهم مصلحة مباشرة في اي شركة في البورصة فعلق احد الحضور ان احد اقربائه 'ابن خالته' له تعاملات، فرد المرزوق 'ابن خالتي ابن عمي عليه بالعافية'.

السلطة المطلقة مفسدة

اعترض احد الحضور على كلام صلاح المرزوق حول عدم رضاه عن رقابة ديوان المحاسبة على اعمال البورصة قائلا: لا احد فوق القانون او خارج الرقابة لأن السلطة المطلقة مفسدة و'سبهللة' والجميع يؤيد رقابة ديوان المحاسبة على البورصة، وما نقصده من رقابة لا تعني كشف اسرار المستثمرين والاطلاع على اموالهم.

فلسفة هيئة سوق المال ودعائمها

عرضت الدكتورة اماني بورسلي فلسفة ودعائم هيئة سوق المال، كما تضمنها مشروع قانون الهيئة، وتضمنت التالي:

يجب ان تدار من قبل اشخاص متفرغين متخصصين لا توجد لديهم مصالح في السوق، حتى لا تتعارض مصالحهم مع كفاءة دورهم الرقابي معيار (IOSCO5)

يجب ان تتمتع الهيئة بسلطات التفتيش والتحقيق في المخالفات والقيام بالاجراءات التي تساعد على الكشف عن الجرائم واحالتها الى النيابة العامة معيار (IOSCO 8)

يجب ان تدعم الهيئة بنظام عقوبات صارم ومرن بحيث يردع اي مخالف او اي شخص ينوي المخالفة معيار (IOSCO 9)

سلطة اقامة الصلح والتسوية مع المخالف (٩٥٪ من قضايا أسواق المال في الولايات المتحدة الاميركية يتم تسويقها خارج المحاكم ولكن وجود نظام عقوبات صارم يؤدي الى ردع المخالفين).

يجب ان يحمي القانون موظفي ومفوضي الهيئة بحيث لا يكونون مسؤولين بصورة شخصية عن اي تصرف ناتج عن قيامهم بتأدية مهام اعمالهم الرسمية والذي يكون بحدود السلطة الممنوحة لهم بموجب القانون الا اذا كان التصرف منطويا على سوء نية او استغلال متعمد لمنصبهم معيار (IOSCO 2)

يجب ان تتمتع الهيئة بالحيادية والاستقلالية معيار (IOSCO 2)

قام القانون بتوضيح جميع اشكال المخالفات والجرائم التي تقع في السوق بالتفصيل والعقاب المرتبط بها.

العمل على اقتراح القوانين ووضع اللوائح التي تتماشى مع تطور السوق معيار (IOSCO 2)

وضع المعايير والضوابط على مديري الصناديق والمحافظ الاستثمارية واسس حساب صافي قيمة الاصول (معيار ٢٠-١٩-١٨-١٧).

وضع الضوابط الخاصة بشركات الوساطة المالية والوكلاء ومستشاري الاستثمار والمتطلبات الخاصة معيار (IOSCO 21)

وجود مواد تتعلق بمعايير واضحة لقواعد السلوك الاخلاقي والمهني تفرض على موظفين الهيئة اولا والمشاركين بالسوق ثاني معيار (IOSCO 5)

تمت مراعاة جميع المعايير المتعلقة بالتعاون مع الهيئات الرقابية العالمية فيما يتعلق بالتحقيقات بشأن مخالفات لقانون الاوراق المالية في اي دولةاخرى على اساس المعاملة بالمثل. (معايير رقم ١٣-١٢-١١).

تماشي القانون مع معايير الايسكو العالمية لتسهيل دخول الكويت كعضو في منظمة IOSCO العالمية.

تمتعها بطاقم مؤهل ومدرب من الموظفين برواتب مجزية معيار (IOSCO 3)

توفير ونشر جميع القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالسوق المالي بحيث توضع تحت سجل موحد باللغتين العربية والانكليزية يسهل الرجوع اليه معيار (IOSCO 4)

الا تهدف الهيئة الرقابية الى تحقيق الارباح او المتاجرة والاستثمار.

الا تفرض رسوم مبالغ فيها على المستثمرين ويجب ان تخضع رسومها لموافقة مجلس الوزراء. ويتم تمويلها من ميزانية الحكومة والرسوم ويجب ان يتم ترحيل قيمة اي غرامات يتم تحصيلها الى الدولة.

جانب من الحضور

في ندوة بجمعية المحاسبين نفى خلالها أن يكون تمريره تم بصفقة

باقر: ٦٠ مليوناً إيرادات قانون الزكاة المتوقعة سنوياً

■ القانون سينقل إلى الضريبة الشاملة إذا أقر والمالية تحصل المبالغ لصالح الدولة

■ المقترضون يمكنهم الحصول على مبالغ من بيت الزكاة للمساعدة في تكاليف الزواج

■ التحصيل اختياري لمن يقدم نسبة الـ ١ في المئة كزكاة أو كضريبة وكثير من الشيعة رحبوا به

■ العدواني: لا نريد أن تكون هناك يد مقبوضة على المواطنين وأخرى منبسطة على المنح الخارجية

أكد النائب أحمد باقر أن إقرار قانون الزكاة يعتبر بداية صحية وشرعية، وأنه جاء في موقعه تماماً، لافتاً إلى أنه وجد ترحيباً كبيراً بالقانون من كافة أطياف الشعب الكويتي.

وقال باقر في ندوة حول قانون الزكاة إقامتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن الخلاف المذهبي حول وعاء الزكاة جعله يعقد عدة اجتماعات عندما كان وزيراً للأوقاف مع ثلة من فقهاء الكويت منهم الدكتور عجيل النشمي وعبد الغفار الشريف والدكتور محمد الطبطبائي.

وأضاف باقر لقد بينت لهم الصعوبات التي واجهتنا وبعدها خلصت الإجتماعات إلى فتوى شرعية قدمناها وتم بموجبها إقرار القانون.

المسمى الرسمي

وأفاد بأن "القانون يترك الخيار بتحديد النسبة واحد في المئة كزكاة أو خدمة عامة لحل الاشكال والتساؤلات حول البنوك الربوية وبعض الشركات المشتركة بين الكويتيين وغير المسلمين"، مضيفاً "أن الزكان ومساهمة الشركات المساهمة العامة والقفلة في موازنة الدولة" هي المسمى الرسمي للقانون وليس كما يصور البعض بأنه قانون زكاة فقط.

مشدداً على أن "القانون حصل على إجماع من مجلس الأمة وليس هناك أي خلاف مذهبي عليه".

وتوقع باقر أن يصل ايراد القانون

جانب من الحضور

ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون دينار في السنة كاشفاً عن أن القانون سينقل إلى قانو الضريبة الشاملة إذا أقر وبين أن وزارة المالية تتولى تحصيل النسبة المقررة لصالح الخزانة العامة للدولة مثلها مثل أن أمور أخرى مضيفاً أن بإمكان المقترضين أن يذهبوا لبيت الزكاة بعد زيادة ايراداته بموجب القانون، حيث يمكن أن يحصلوا على مبلغ الزكاة ما يساعد على تزويج الشباب، ومساعدة الدول المنكوبة.

غير صحيح إطلاقاً

وحول ما إذا كانت الكتلة الإسلامية قد عقدت صفقة بينها وبين الحكومة لتمرير قانون الزكاة في مقابل عدم تصويت الكتلة على قانون اسقاط القروض أكد النائب أن هذا غير صحيح وهو عار عن الصحة ولا يمكن أن تعقد الكتلة صفقات، لا في هذا الموضع ولا في المواضيع الأخرى، وبالنسبة للقروض فإن الكتلة الإسلامية ومنذ اجتماعها الأول قالت أن هذا الموضوع اجتهادي وكل له حرية التصويت على القانون.

وأضاف باقر قائلاً الملاحظ فيما تنشره الصحف لأن بعضاً من تصريحات لأعضاء الكتلة مؤيدة لإسقاط القروض والبعض الآخر غير مؤيد لذلك إذا لا يوجد هناك ضغط من الكتلة على قانون اسقاط القروض.

السبب الحقيقي

وقال باقر أن سبب عدم اختياره أعضاء من الجانب الشيعي للإفتاء في قانون الزكاة وأن الفتوى في شأن القانون كانت من طرف واحد يرجع سببه إلى أن القانون اختياري أي للذي يريد أن يقدم هذه النسبة كزكاة فقط أما الشركات التي تريد تقديمها كضريبة فلا تحتاج إلى هذه الفتوى مضيفاً أنه ورغم اعتراض البعض على القانون إلا أن الكثير من أبناء المذهب الشيعي رحبوا بالقانون وباركوه وهذا ما لمسه شخصياً عند زيارتي للدواوين.

لا تعتبروها زكاة

وأوضح بأقر أن البعض اعتقد أن القانون أجبر الناس علي عبادة معينة وفق مذهب معين لكن هو ليس كذلك حيث يمكننا عدم اعتبارها كزكاة بل خدمة عامة تقدم للدولة في عدة مجالات أخرى كالصحة والتعليم وإلى اخره إذا ليس هناك إجبار.

وحول هجوم بعض أعضاء الكتلة الإسلامية واتهامهم لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عبد الهادي العالم بأنه يحرض على قانون الزكاة قال أن عدم تصويت الوزير على القانون وخروجه من المجلس في وقت التصويت أمر خاص به، ولكن كان يفضل عدم حضوره من الأساس بدلاً من خروجه أثناء التصويت مضيفاً أنه حال أن يبين للوزير أن القانون ليس فيه إجبار والدليل على ذلك أن القانون أثناء التصويت حصل على ٥٢ صوتاً من أصل ٥٤ صوتاً وهذا يعتبر انتصاراً.

جهاز موظفين

وتطرق باقر عدم تطبيق القانون على الأفراد قائلاً أن الموضوع بحاجة إلى جهاز ضخم من الموظفين وغيره وربما كانت تكاليف الجهاز أكثر من ايرادات الزكاة ولذلك لا يمكن تنفيذه لعدم الفائدة.

وأوضح باقر أن المال العام ليس عليه زكاة والشركت التي تملكها الحكومة ليس عليها زكاة لأنها تعود للدولة أولاً وأخيراً.

أيد قابضة

وفي مداخلة لرئيس اللجنة القانونية للجمعية سعد العدواني حول قانون اسقاط القروض في رده على عضو مجلس إدارة الجمعية عبد العزيز المنصور قال أنه يؤيد اسقاط القروض وأن على النائب أحمد باقر أن ينظر بعين العدالة إلى هذا القانون حيث لا نريد أن تكون هناك يد مقبوضة على المواطنين وأخرى منبسطة على المنح الخارجية ولاقت هذه المداخلة من العدواني استحسان الحضور.

٢٣ مليون ايرادات

ومن جهته قال مدير عام بيت الزكاة عبد القادر العجيل أن أموال الزكاة تقدم طواعية ولنا وقفة مع المادة الأولى للقانون حول نسبة الـ ١ في المائة صافي أرباح الشركات هل تدخل في وعاء الزكاة موضحاً أن مصارف الزكاة تقيم من لجنة الإفتاء ولو طبقنا نسبة ٢,٥ في المائة على الموجودات لفاق ٣٣مليون دينار زكاة الشركات.

وختم العجيل بأن بيت الزكاة قد ساعد في هذا العام ٢٥ ألف أسرة بمبلغ ١٥ مليون دينار علماً أن اجمالي الإيرادات ٢٣ مليون دينار.

جانب من الحضور

سيمنار حول مدى تأثير تعيين مدققين (اثنين) على استقلالية المدقق بالكويت

استمرار لاهتمام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالنواحي العلمية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة، وتحقيقا لأهدافها المتمثلة في تعزيز خبرات العاملين والقائمين على المهنة والعمل على رفع مستواهم العلمي والمهني إلى أعلى المستويات.

قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد سيمنار حول مدى تأثير مدققين (اثنين) مع استقلالية المدقق بالكويت يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٦/٩/١١ الذي يهدف إلى تنمية مهارات المشاركين حيث حاضر فيه كل من:

١- الدكتور/ رشيد محمد القناعي
عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - جامعة الكويت

٢- الدكتور/ وليد عبدالله الحسيني

حيث تناول موضوع السينمار عدة محاور كالآتي:

- استقلالية المدقق بالكويت.
- تأثيره على الشركات.
- تأثيره على المساهمين.

جانب من الحضور

إعداد البرنامج التدريبي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧

قامت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإعداد البرنامج التدريبي للموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧ متضمناً (٨) دورات تدريبية في مجال المحاسبة والمراجعة والتحليل المالي ودراسة الجدوى وغيرها على النحو التالي:

١ - التحليل المالي مبتدئ - خلال الفترة من ٩-٢٠٠٦/١٢/١٢.

٢ - التحليل المالي متقدم - خلال الفترة من ١٣-٢٠٠٧/١/١٧.

٣ - مستجدات إعداد التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية - خلال الفترة من ١٠-٢٠٠٧/٢/١٤.

٤ - تقييم أصول الشركات طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية - خلال الفترة من ٣-٢٠٠٧/٣/٧.

٥ - الاتجاهات الحديثة للمراجعة المالية - خلال الفترة من ١٧-٢٠٠٧/٣/٢١.

٦ - المحاسبة من الاستثمار وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية - خلال الفترة من ٧-٢٠٠٧/٤/١١.

المشاركون في الدورة التدريبية

٧ - دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع خلال الفترة من ٢١-٢٠٠٧/٤/٢٥.

٨ - بازل ٢ خلال الفترة من ٢١-٢٠٠٧/٥/١٦.

هذا وقد تم عقد الدورة الأولى من هذا البرنامج وهي "التحليل المالي مبتدئ خلال الفترة من ٩-٢٠٠٦/١٢/١٣ بمشاركة (٢٢) مشارك من عدة جهات مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء الجمعية حيث حاضر فيها د. هشام عبدالحي -أستاذ المحاسبة والذي تناول في هذه الدورة جميع طرق التحليل الخاصة بالقوائم المالية متناولاً الإطار الفكري ونماذج القوائم المالية الموحدة ومفهوم التحليل المالي وخصائصه ومراحله بالإضافة إلى المؤشرات المتنوعة والتطبيقات العملية للتحليل المالي.

حيث أشار جميع المشاركين بمضمون ومحتوى الدورة التي ساهمت في إثراء خبرتهم العملية والعلمية.

الأنشطة الرمضانية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حسب ما اعتادت عليه اللجنة الثقافية والإجتماعية بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال شهر رمضان المبارك من كل عام، تم إقامة عدة أنشطه ثقافية أهمها:

أ- رحلة العمرة:

قامت الجمعية بتسيير رحلة إلى مكه المكرمة لأداء مناسك العمرة في شهر رمضان المبارك بالتعاون مع يونيكورن للاستثمار (المنامة - البحرين) خلال الفترة من ١٠ - ١٣ اكتوبر ٢٠٠٦ شاملة تذاكر السفر والاقامة بالفندق والمواصلات الداخلية ، علماً بأن الجمعية تتحمل ما نسبته ١٠ ٪ من اجمالي التكلفة لعضو الجمعية وأحد المرافقين من أقارب الدرجة الاولي، حيث شارك فيها (١٠٣) مشارك وقد أبدوا جميعا الشكر والثناء على حسن التنظيم والترتيب وراحة المشاركين لتلك الرحلة المباركة.

ب - حفل الغبقة الرمضانية

اقامت الجمعية حفل الغبقة الرمضانية خلال الاسبوع الثاني من شهر رمضان المبارك، حيث شارك فيها أعضاء الجمعية احتفالا بهذا الشهر الكريم.

ج - اقيمت ندوة دينية بعنوان (كيفية اعداد الميزانية والموازنة الايمانية) لفضيلة الشيخ بدر الحجرف - وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/١٠/٩حيث حضرها عدد كبير من أعضاء الجمعية وهي احدى الانشطة الرمضانية التي تساهم مساهمة فعالة في توطيد العلاقات بين الاعضاء وتبادل الآراء والخبرات وزيادة أواصر التعارف.

استمراراً للتعاون المستمر بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة في جميع ما يخص مهنة المحاسبة والمراجعة فقد تم التوصل إلى إصدار القرار الوزاري رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٦ والمعدل للقرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم مواد قواعد وإجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات وكذلك القرار الوزاري رقم (٢٩١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراقبة الحسابات.

قرار وزاري رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٦

والمعدل للقرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم مواد قواعد وإجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ومكان وميعاد انعقاد هذا الامتحان

وزير التجارة والصناعة

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.
- وعلى التوصيات التي رفعتها اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق واللجان الفرعية المنبثقة منها.
- وعلى القرار الوزاري رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩٢ المعدل بالقرارين رقم (٣٨) لعام ١٩٨٣ و (٣٣) لعام ١٩٨٥ .
- وعلى القرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦,
- وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة.

قرر

المادة الأولى

يشكل وكيل الوزارة لجنة لوضع قواعد وإجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات لا يزيد أعضاءها على خمسة يكون أحدهم من وزارة التجارة والصناعة والباقي من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يتم اختيارهم وفقا لمؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية، على ألا يكون من المزاولين لمهنة مراقبة الحسابات.

ويحدد وكيل الوزارة قيمة المكافأة لكل أستاذ قام بوضع الامتحان وتصحيحه وذلك لكل امتحان على حده.

المادة الثانية

تختص اللجنة المشار إليها من المادة الأولى من هذا القرار بما يلي :-

١ - اختيار من يوكل إليه مهمة اختبار المتحنين.

٢ - تحديد المواضيع التي سوف يتم تغطيتها في الاختبارات بحيث تعكس حاجة سوق العمل.

٣ - مراجعة الاختبارات والحصول على الاجابات النموذجية بعد اعتماد نتيجة الاختبار.

٤ - النظر في التظلمات التي تقدم من المتحنين مقابل رسم مقدارة (٢٥ دينار كويتي) غير قابلة للرد للمادة الواحدة.

٥ - جواز الاستعانة بذوي الخبرات المهنية.

المادة الثالثة

يعقد الامتحان مرة واحدة في السنة الواحدة وتحدد الوزارة موعد الامتحان قبل انعقاده بمدة شهرين على الأقل وذلك بالاعلان عنه في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) وتخطر اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بموعد الامتحان.

المادة الرابعة

يحتوي الامتحان على كل أو أي من المواد التالية :-

١ - المراجعة

٢ - التطبيقات المحاسبية والادارية

٣ - المحاسبة المالية للمنشآت التجارية والمنتشآت التي تهدف لتحقيق الربح.

٤ - القوانين التجارية والمسئوليات المهنية

المادة الخامسة

تقوم الوزارة بتحصيل رسوم مقدارة ٥٠ دينار كويتي لكل مادة

على حده من كل متقدم تتوافر فيه الشروط المطلوبة لدخول الامتحانات.

المادة السادسة

على المسئولين - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

قرار وزاري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٦

في شأن قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراقبة الحسابات

وزير التجارة والصناعة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥ اسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٥ والمعدل بالقرار رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٥ في شأن تشكيل اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق.
- وعلى قرار اللجنة المذكورة الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٥
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة أولى

تسري قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على مراقبي الحسابات المقيدين في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة بما يتعارض مع القرارات الوزارية والتشريعات المحلية في هذا الشأن.

مادة ثانية

يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة، بناء على توصية من اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق تحديد قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التي يسمح بعدم اتباعها، وتحديد القواعد الأخرى التي لا نظير لها في هذه القواعد ويتعين اتباعها.

مادة ثالثة

تكون جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مسئولة عن متابعة تطبيق القرار والالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراقبة الحسابات الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين من قبل مراقبي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة في دولة الكويت ولها الحق في التحقق في أي مخالفة قد تصدر من قبل أي من مراقبي الحسابات وتحويل الشكوى الى السيد وكيل وزارة التجارة والصناعة.

مادة رابعة

يلغى العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن قواعد الشرف لمزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

مادة خامسة

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مشاركة الجمعية في اجتماعات مجلس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بالأردن

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اجتماعات مجلس الاتحاد العام للمحاسبين العرب والجمعية العمومية للاتحاد بمدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بالسيد/ صافي عبدالعزيز المطوع - رئيس مجلس الإدارة والأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ حيث تم مناقشة جدول الأعمال التالي:

١ - المصادقة على تقرير مجلس الاتحاد.

٢ - المصادقة على التقرير المالي والحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.

٣ - المصادقة على الموازنة التقديرية.

٤ - تعيين مراقب الحسابات للسنة القادمة.

٥ - انتخاب رئيس واعضاء مجلس الاتحاد للدورة القادمة.

٦ - تفعيل دور اللجان.

٧ - اقرار خطة العمل المستقبلية.

٨ - تحديد موعد ومكان اجتماع مجلس الاتحاد والجمعية العمومية للاتحاد للسنة القادمة.

حيث خرج المجتمعون بالقرارات التالية:

١ - بالنسبة لانتساب الأفراد للاتحاد يقع اعتماد المرشحين من طرف رئيس مجلس الهيئة أو من يفوضه في ذلك.

أ - الموافقة على اصدار دليل موحد للهيئات المنتمية للاتحاد.

ب - تشكيل لجنة لاعداد اللوائح الداخلية للاتحاد.

٢ - عقد اجتماعات دورية للمجلس بحد ادنى اجتماعين كل عام وتقرر عقد الاجتماع القادم للمجلس خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ بالقاهرة (بلد المقر).

٣ - ضرورة اعداد خطة عمل الاتحاد خلال العام القادم، واصدار مجلة علمية باسم الاتحاد.

مشاركة الجمعية في لجنة دراسة وتقييم العقود التي أبرمتها الجهات الحكومية مع القطاع الخاص وفقاً لنظام B.O.T

رشحت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أربعة من أعضائها لتمثيلها في عضوية لجنة دراسة وتقييم العقود التي أبرمتها الجهات الحكومية مع القطاع الخاصة وفقاً لنظام B.O.T تتولى متابعة تقرير ديوان المحاسبة المشار إليه وإجراء تقييم موضوعي شامل لما تضمنه من ملاحظات على التعاقدات التي قامت بها الجهات الحكومية المختلفة مع القطاع الخاص وفق نظام B.O.T، اتخاذ الاجراءات المناسبة نحو تصحيح أي أوضاع خاطئة ومحاسبة المسئولين المتسببين في حدوثها، وضع الآليات الكفيلة بتجسيد الشفافية الكاملة ومبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع في ترسية مثل هذه المشروعات وفق أسس وقواعد واضحة ومدروسة. والتي تم تشكيلها بموجب قرار معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية، حيث تم اختيار السيد/ يوسف عثمان المجلهم ممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالقرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠٠٦، حيث تقدمت الجمعية بالشكر والتقدير لمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء على هذه المبادرة التي أتاحت للجمعية المشاركة في عضوية اللجنة والتفاعل مع أنشطتها التي تعود بفائدتها على المجتمع.

مشاركة الجمعية في ندوة الكوادر المهنية في القطاع النفطي

مشاركة الجمعية في الاجتماع التشاوري حول حماية المال العام ومحاربة الفساد

بناء على دعوة من معالي وزير الدولة لشئون مجلس الأمة شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الاجتماع التشاوري بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ بمقر مجلس الأمة حيث حضره عدد (٣٥) جمعية نفع عام وتمت مناقشة استطلاع الحضور حول التصورات وقد تم اختيار لجنة تنفيذية من عدد (١١) جمعية نفع عام منها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وتقرر تكليف السيد/ صافي المطوع لاعداد رأي الجمعية.

تم تسليم اللجنة التنفيذية من جمعيات النفع العام ومنها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التصورات المطلوب ابداء رأي جمعيات النفع العام المشاركين في اللجنة التنفيذية حولها، وبناء على ذلك قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتشكيل لجنة فنية من كل من السادة:

١ - يوسف صالح العثمان.

٢ - صافي عبدالعزيز المطوع.

٣ - عبداللطيف أحمد الأحمد.

٤ - اسماعيل علي الغانم.

التي قامت بدراسة الموضوع ووضع التصوات وبلورة الرأي النهائي والذي يمثل رأي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الموضوع وتم ارسالها إلى منسق اللجنة التنفيذية لضمها إلى التصورات المقدمة من الجمعيات المعنية.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ في الندوة المفتوحة تحت عنوان "الكوادر المهنة في القطاع النفطي التي عقدتها نقابة عمال مؤسسة البترول الكويتية حيث حضر اللقاء السيد/ يوسف المزروعي أمين السر وذلك للاستئناس بتجربة الجمعية في اقرار بدل المحاسبين، هذا وقد قام السيد/ يوسف المزروعي مبيناً ما قامت به الجمعية من جهود على كافة المستويات وحتى اقرار صرف البدلات المهنية للمحاسبين والجهود التي بذلت في هذا الشأن.

استكمالاً لجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في إنجاز إقرار بدل طبيعة العمل والمكافأة التشجيعية للمحاسبين العاملين في الدولة فقد تقرر أيضاً إلحاقاً بهذا القرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والخاص بإقرار تلك البدلات للموظفين الكويتيين حملة الدبلوم تخصص محاسبة في الجهات الحكومية.

كما صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ والخاص بصرف بدل طبيعة العمل والمكافأة التشجيعية للموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات العام للبدلات والمكافآت المرتبطة بنوع العمل أو التخصص الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها.

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتية حملة الدبلوم تخصص محاسبة في الجهات الحكومية

مجلس الخدمة المدنية:

- بعد الإطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وبناء على إقتراح ديوان الخدمة المدنية وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٢٠٠٦/١).

قرر

مادة (١)

يمنح الموظفون الكويتيون حملة الدبلوم تخصص محاسبة المعينون على درجات مجموعة الوظائف العامة بجدول المرتبات العام العاملون في مجال التخصص الشاغلون للوظائف المالية المساندة الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار -مكافأة مستوى وظيفي على النحو الموضح في هذا الجدول.

مادة (٢)

يمنح الموظفون الكويتيون الذين يستحقون مكافأة المستوى الوظيفي المنصوص عليها في المادة السابقة - مكافأة تشجيعية بالفئات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار.

مادة (٣)

تأخذ كل من مكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية حكم المرتب فتصرف كاملة أو مخفضة تبعاً له.

مادة (٤)

يوقف صرف المكافآت الواردة بهذا القرار في حالة نقل أو ندب الموظف إلى وظيفة أخرى لا تدخل ضمن الوظائف المالية المساندة الواردة في الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار.

مادة (٥)

لا يجوز الجمع بين مكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية الواردة بهذا القرار من ناحية وبين أية بدلات أو مكافآت مقررة لتخصص المحاسبة وكذلك المكافآت التي تصرف بصفة شخصية.

مادة (٦)

يراعى في شغل الوظائف المالية المساندة الواردة في الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار الشروط المحددة في التصنيف الوظيفي المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية بالإضافة إلي شروط شغل الوظائف الواردة في هذا الجدول.

مادة (٧)

يعمل بهذا القرار من ٢٠٠٦/٤/١ وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة

محمد ضيف الله شرار

صدر في: ٢٨ صفر ١٤٢٧هـ

الموافق: ٢٨ مارس ٢٠٠٦م

جدول رقم (١)

الوظائف المالية المساندة المتدرجة فنياً ومكافأة المستوى الوظيفي المقرر لها

المستوى الوظيفي	الوظيفة	شروط شغل الوظيفة	فئات مكافأة المستوى الوظيفي «بالدينار الكويتي»
الأول	مشرف كتبة حسابات / مشرف أمناء خزينة	- دبلوم تخصصي +١٢ سنة خبرة	٥٠
الثاني	مساعد مشرف كتبة حسابات / مساعد مشرف أمناء خزينة	- دبلوم تخصصي +٨ سنوات خبرة	٤٠
الثالث	كاتب أول حسابات / أمين أول خزينة	- دبلوم تخصصي +٤ سنوات خبرة	٣٠
الرابع	كاتب حسابات / أمين خزينة	- دبلوم تخصصي	٢٥

ملاحظة: يقصد بالدبلوم التخصصي بهذا الجدول أعلاه دبلوم تخصص محاسبة (سنتان بعد الثانوية العامة)

جدول رقم (٢)

المكافأة التشجيعية للموظفين الكويتيين حملة الدبلوم/ تخصص محاسبة ويعملون في مجال تخصصهم

المجموعة/ الدرجة	فئات المكافأة التشجيعية «بالدينار الكويتي»
الوظائف العامة «أ»	٧٥
«ب»	٦٥
الأولى	٥٥
الثانية	٥٠
الثالثة	٤٥
الرابعة	٤٠
الخامسة	٣٥

قرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦

بشـــأن

تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها

مجلس الخدمة المدنية:

- بعد الإطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.

- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.

- وعلى إقتراح ديوان الخدمة المدنية وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بإجتماعه رقم (٢٠٠٦/٤) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥.

قرر

مادة (١)

تسري على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها -كافة قرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن منح الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جدول المرتبات العام البدلات والمكافآت المرتبطة بنوع العمل أو التخصص.

مادة (٢)

تعتبر أحكام القرار الذي يتم تطبيقه على الموظفين الكويتيين المشمولين بالمادة السابقة وحدة متكاملة لا يجوز تجزئتها.

مادة (٣)

لا يجوز الجمع بين المزايا المالية الواردة بقرارات مجلس الخدمة المدنية المشار إليها في المادة (١) من هذا القرار من ناحية وبين أية ميزة أخرى مقررة لدى الهيئة أو المؤسسة العامة لذات الغرض ويتم ذلك بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

مادة (٤)

يتولى ديوان الخدمة المدنية معادلة درجات جداول المرتبات الخاصة بدرجات جدول المرتبات العام لتمكين الهيئات والمؤسسات العامة من تطبيق أحكام قرارات مجلس الخدمة المدنية على موظفيها.

مادة (٥)

يعمل بهذا القرار من ٢٠٠٦/٧/١ وينشر في الجريدة الرسمية.

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعقد اجتماع الجمعية العمومية وتجري انتخاب وتشكيل مجلس الإدارة

عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الثالث للجمعية العمومية العادية في إمارة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ باستضافة من بلدية الشارقة.

حيث ترأس الجلسة معالي الأستاذ/ عبدالعزيز راشد بن إبراهيم الراشد - رئيس مجلس الإدارة، وحضور أعضاء الجمعية العمومية، كما حضر الاجتماع الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد الرزين المدير التنفيذي المكلف للهيئة ومراجع حسابات الهيئة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م.

وبعد أن تم التأكد من توفر النصاب القانوني للاجتماع بحضور (٣٦) عضواً أساسياً من أصل (٦٦) عضواً، افتتح معالي رئيس الجمعية مرحباً بالأعضاء ومتمنياً لهم التوفيق

في اجتماعهم كما تقدم بالشكر إلى بلدية الشارقة لاستضافتها وتهيئتها المكان المناسب للاجتماع.

تم بعد ذلك تم استعراض مشروع جدول الأعمال المتضمن ما يلي:

١ - النظر في تقرير مجلس الإدارة الثاني للجمعية العمومية.

٢ - اعتماد القوائم المالية للهيئة للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م.

٣ - اختيار مراجع حسابات.

٤ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

٥ - ما يستجد من أعمال.

حيث صرح السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد (عضو مجلس إدارة الهيئة) بأنه قد تمت مناقشة مواضيع جدول الأعمال واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ومن ثم إجراء عملية التصويت السرية لانتخاب مجلس الإدارة الجديد حيث قامت لجنة الانتخابات المشكلة بعد

الأصوات وفرزها والتأكد من حصرها ثم تلاوة أسماء المرشحين بعد ذلك على الجمعية العمومية مع بيان الأصوات التي حصل عليها كل عضو والدول والفئات التي يمثلونها، وقد أقرت الجمعية العمومية نتائج التصويت التي بينتها لجنة الانتخابات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الهيئات والجمعيات على النحو التالي:

١ - أحمد جاسم العبدولي الإمارات.
٢ - عباس عبدالمحسن رضي البحرين.
٣ - عبدالعزيز راشد الراشد السعودية.
٤ - سالم حميد الخصيبي عمان.
٥ - عبداللطيف أحمد الأحمد الكويت.
٦ - علي سلطان الهاجري قطر.

ثانياً: أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الفئات الأخرى على النحو التالي:

١ - سالم حميد البوسعيدي- عن الأسواق المالية من عمان.
٢ - صلاح فهد المرزوق - عن الغرف التجارية من الكويت.
٣ - د. جواهر شاهين المضحكي - عن الأكاديميين من البحرين.
٤ - د. رجب عبدالله الاسماعيل - عن الأكاديميين من قطر.
٥ - حسن إبراهيم الحمر - عن البنوك المركزية من الإمارات.
٦ - محمد عبدالعزيز الشايع عن البنوك المركزية من السعودية.

ثالثاً: بالإضافة إلى من تم انتخابهم في أولاً وثانياً من بين المهنيين والفئات الأخرى فإن ممثلي وزارت التجارة في الدول الأعضاء بمجلس الإدارة هم على النحو التالي:

١ - الشيخ/ سعود حمد القاسمي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢ - الأستاذ/ حميد يوسف رحمه - من مملكة البحرين.
٣ - الأستاذ/ محمد عتيق الحربي - من مملكة العربية السعودية.
٤ - الأستاذة/ نفيسة بنت جعفر بن محمد - من سلطنة عمان
٥ - الاستاذ/ عبدالرحمن إبراهيم السليطي - من دولة قطر.
٦ - الاستاذ/ على عبدالله البغلي - من دولة الكويت.

كما تم عقد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة الجديد فور الانتهاء من اجتماع الجمعية العمومية العادية واجراء انتخاب مجلس الادارة في نفس التاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨، حيث تم اختيار معالي الاستاذ/ عبدالعزيز الراشد رئيساً لمجلس الإدارة باجماع جميع اعضاء مجلس الإدارة مثمنين جهود معاليه في الرقي بالمهنة وعمله الدؤوب على تحقيق اهداف الهيئة.

وقد تم انتخاب الاستاذ/ أحمد بن جاسم العبدولي نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

ومن ثم قام مجلس الإدارة بوضع خطة العمل المستقبلية للهيئة والاتفاق علي تفعيل اعمال المجلس واللجان حتى يتسنى تحقيق الأهداف المنشودة.

المؤتمرات العلمية الدولية

How to Implement Rolling Forecasts
25th January 2007, etc. Venues, London or
21th June 2007, etc. Venues, London
E-mail: registration@iir-conferences.com
www.iir-financialtraining.com

Understanding Group & Consolidated Accounts
29th January 2007, etc. Venues, London or
25th June 2007, etc. Venues, London
E-mail: registration@iir-conferences.com
www.iir-financialtraining.com

Implementing an Accelerated Close
Tuesday 27th February 2007, etc. Venues, London or
Wednesday 20th June 2007, etc. Venues, London
E-mail: registration@iir-conferences.com
www.iir-financialtraining.com

Middle East Project Finance 2007
February 26/2007 - February 27/2007
Will be held in Qatar - Doha
E-mail:conferences@meeddubai.com
Contact: MEED Conferences Registration P.O.Box 25960,Dubai,UAE
http://www.meed.com/projectfinance

Post-Conference Workshop
IAS 32/39 Financial Instruments & More
22nd Feb 2007 (London), 23rd May 2007 (London)
15th June 2007 (Zurich), 20th September 2007 (London)
E-mail: registration@iir-conferences.com
www.iir-conferences.com/IFRS

Understanding US GAAP
Tuesday 13th March 2007, etc. Venues, London
Tuesday 12th June 2007, Renaissance Zurich Hotel, Switzerland
Thursday 8th November 2007, etc. Venues, London
Organized by: IIR Financial Training
E-mail: registration@iir-conferences.com
www.iir-conferences.com/usgaap

10th Conference of the Swiss Society for Financial Market Research (SGF)
November 1/2006 - March 30/2007
Will be held in Switzerland State - Zurich.
Contact: E-mail:Miriam.Begtasevic@whu.edu http://www.fmpm.ch

المجمع الدولي للتطوير المهني يكرم د. الرشيد لحصوله على أكبر عدد من الشهادات المهنية في العالم

أعلن المجمع الدولي للتطوير المهني بالولايات المتحدة الأمريكية منح الدكتور/ إياد عبدالله الرشيد (عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية) جائزة التميز المهني نظراً لحصوله على أكبر عدد من شهادات الزمالة المهنية الدولية في مجال المحاسب والتمويل والإدارة في العالم حسب الإحصائيات المتوفرة بالمجمع الدولي.

حيث أن هذه الجائزة تعد من الجوائز المهنية القيمة التي لا تمنح إلا للمتميزين من المهنيين في دول العالم.

وجدير بالذكر بأن د. الرشيد حاصل على أكثر من (٢٥) شهادة زمالة مهنية دولية بالإضافة إلى تأهيله الأكاديمي من ماجستير ودكتوراه، ويعتبر أول مهني كويتي يحصل على مثل هذه الجائزة في الشرق الأوسط.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	محمد ابراهيم اسماعيل حاجي	٢٠٠٦/٩/٣
٢	عوض نياف جزاع الديحاني	٢٠٠٦/٩/٣
٣	غزاي راشد غازي المطيري	٢٠٠٦/٩/٣
٤	عبدالله عيسى سليمان العتال	٢٠٠٦/٩/٣
٥	زبن حزمي زبن اللميع	٢٠٠٦/٩/٣
٦	فيصل حسين علي بحلق	٢٠٠٦/٩/٣
٧	أمل أحمد عبيد الشمري	٢٠٠٦/٩/٣
٨	سلامة بشير عايد السليماني	٢٠٠٦/٩/٣
٩	أحمد محمد عبدالله البسام	٢٠٠٦/٩/٣
١٠	عبدالرحمن مبارك المباركي	٢٠٠٦/٩/٣
١١	عبدالله حمد سعيد الشرياني	٢٠٠٦/٩/٣
١٢	منى خالد عبدالله الوزان	٢٠٠٦/٩/٣
١٣	يوسف عواد عايد العازمي	٢٠٠٦/٩/٣
١٤	حمد علي حسين العجمي	٢٠٠٦/٩/٣
١٥	حمد عبدالله مطلق المهمل	٢٠٠٦/٩/٣
١٦	خالد جاسم محمد الدويخ	٢٠٠٦/٩/٣
١٧	ساره سليمان عبدالعزيز الماضي	٢٠٠٦/٩/٣
١٨	عبدالعزيز يوسف المخيزيم	٢٠٠٦/٩/٣
١٩	هاجر مساعد أحمد العصيمي	٢٠٠٦/٩/٣
٢٠	نشور خالد ناصر الصليهم	٢٠٠٦/٩/٣
٢١	عبدالله رحيل مزيد العنزي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٢	عيد عوض الظوايط الحربي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٣	سعود مطلق سعود بو ظهير	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٤	عبدالله تيسير عبدالله المطوع	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٥	موضي تمام مبارك الدعيج الصباح	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٦	محمد عيد إبراهيم عيد	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٧	فواز محمد حمد السلطان	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٨	مريم مساعد عبدالرحمن الزيد	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢٩	لطيفة جاسم جاسر الطواشي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٠	بدر شباب لافي الشمالي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣١	عبدالرحمن معيوف علي الظفيري	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٢	غازي محمد عبدالمحسن العتيقي	٢٠٠٦/١٠/١٦

مرحباً بأعضائنا الجدد

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
٣٣	دلال ناصر عبدالعزيز المسعد	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٤	شيماء جواد علي الرشيد	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٥	محمد فاضل عباس العوضي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٦	محمد عايد رويان الظفيري	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٧	إيهاب أحمد السيد الطاهري	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٨	يحيى صباح سالم الفداغي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣٩	ناجي خلف غانم الصليلي	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٠	طلال إبراهيم محمد العوضي	٢٠٠٦/١١/٢١
٤١	زهره طاهر القطان	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٢	محمد أحمد عبدالله أحمد	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٣	جابر مبارك مفلح الصليلي	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٤	فهد فيلح معيتق العازمي	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٥	عبدالرحمن حمد حسين علي	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٦	عبدالعزيز خالد الفوزان	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٧	عبدالله محمد سعد العتيبي	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٨	فاطمة هزاع خالد المطيري	٢٠٠٦/١١/٢١
٤٩	حنان ناصر أحمد العصيمي	٢٠٠٦/١١/٢١
٥٠	محمد حسين عبدالله العجمي	٢٠٠٦/١١/٢١
٥١	حسين يوسف اليوسف	٢٠٠٦/١١/٢١
٥٢	خالد أحمد شهاب الفندي	٢٠٠٦/١١/٢١
٥٣	دعيج عادل دعيج الدعيج	٢٠٠٦/١١/٢١
٥٤	يوسف عادل المنيس	٢٠٠٦/١١/٢١
٥٥	فهد مطلق صفران الرشيدي	٢٠٠٦/١١/٢١
٥٦	نواف عيدي بنيه العرف	٢٠٠٦/١١/٢١

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	فواز داود سليمان الحوطي	٢٠٠٦/١٠/١٦
٢	وليد محمد عبدالله السلوم	٢٠٠٦/١٠/١٦
٣	محمد عبدالفتاح فريد مصطفى	٢٠٠٦/١١/٢١
٤	ناجي أبو الوفا فاضل محمد	٢٠٠٦/١١/٢١

المراجعة الداخلية الحكومية

إعداد
سعود عبدالرحمن التركي
كبير المراقبين الماليين
قطاع الرقابة المالية
وزارة المالية

مقدمة

المراجعة الداخلية هي إحدى الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية مهمتها التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة؛ وأيضاً التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات؛ وعلى ذلك فيمكن القول بصورة مختصرة، أن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق وإنجاز مهمات الرقابة الداخلية.

كما أن المراجعة الداخلية هي المراجعة التي يقوم بها مراجعون يعملون بالجهة ذاتها. وهي بذلك تختلف عن المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراجعون خارجيون مستقلون عن الجهة.

وتعتبر المراجعة الداخلية كما بينا مسبقاً فرع حديث من فروع الرقابة الداخلية تطور بسرعة إلى درجة أصبح المعترف به أنه وسيلة فعالة تهدف إلى مساندة الإدارة. وبدأ التطور السريع في المراجعة الداخلية حوالي سنة (١٩٤٠)؛ وتكون في أمريكا معهد مستقل لتأهيل المراجعين الداخليين (institute of internal auditor) ؛ وأخذت الجامعات تقوم بتدريس المراجعة الداخلية في برامج خاصة.

وسوف نقوم بإلقاء الضوء على المراجعة الداخلية وبشكل مختصر وموجز بحيث تسهل قراءته لأي قارىء بدون ملل.

والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه.

المراجعة الداخلية
Internal audit

• نشأة المراجعة الداخلية ومراحل تطورها:

المراجعة الداخلية فرع حديث من فروع الرقابة الداخلية تطور بسرعة إلى درجة أصبح من المعترف به بأنه وسيلة فعالة تهدف إلى مساندة الإدارة.

وقد كان التطور السريع للرقابة الداخلية خلال الفترة الأخيرة سبباً في صعوبة تحديد أهداف المراجعة الداخلية وبالتالي وضع تعريف مستقر لها.

ويرجع تطور المراجعة الداخلية إلى عام ١٩٤٠ بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون في أمريكا معهد مستقل لتأهيل المراجعين الداخليين (Institute of Internal auditor) وأخذت الجامعات تقوم بتدريس المراجعة الداخلية في برامج خاصة.

ومما زاد أيضاً من عوامل تطورها وانتشارها حاجة الإدارة للرقابة على عمليات المشروع بسبب إتساع نطاق أعمالها ولوجود فروع متعددة للمشروع أو الجهة قد تنتشر في جهات بعيدة عن المركز الرئيسي وتمتد في كثير من الأحيان إلى خارج حدود الدولة مما أدى إلى الحاجة إلى إيجاد أشخاص مؤهلين من موظفي المشروع يعهد إليهم بالقيام بعملية المراجعة المستمرة لعملياته وأنشطته وأطلق على هؤلاء بالمراجعين الداخليين المتنقلين (Traveling Internal Auditors) وكان أول منشأ للمراجع الداخلي المتنقل في شركات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ساعدت العوامل التالية في تطورها السريع:

١ - الحاجة إلى وسائل اكتشاف الأخطاء والغش.

٢ . ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.

٣ . الحاجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.

وقد كان نتيجة هذا التطور أن سميت إدارة المراجعة الداخلية:

" Eyes & ears of management"

وقد ظهرت المراجعة الداخلية بعد المراجعة الخارجية بوقت طويل وكان العامل الرئيسي في وجودها والإعتراف بها هو كبر حجم المشروعات وما ترتب على ذلك من إستخدام هيئة متزايدة من العمالة والموظفين، وانتشار فروع المشروع في أماكن متباعدة كما ذكرنا مسبقاً؛ ونظراً لإعتراف الإدارة بأهمية الرقابة الداخلية فإن المراجعة الداخلية أصبحت الأداة نحو تحقيق الرقابة الفعالة.

• تعريف المراجعة الداخلية:

يمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها عملية تقييم مستقل لنشاط المشروع من الناحية المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى كأساس لخدمة الإدارة وهي في الواقع رقابة إدارية بقصد قياس وتقييم مدى سلامة وأحكام الرقابات الأخرى وقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين المراجعة الداخلية كالآتي:

" Internal Auditing is an independent appraisal activity within the organization for the review of accounting. Financial and other operations as abasis for service management. It is a managerial control, which funstions by measuring and evaluating the effectiveness of other controls"

وقد نشأت المراجعة الداخلية بقصد الرقابة على النواحي المالية والمحاسبية في المشروع ثم تطورت بعد ذلك إلى الإتجاه نحو المجالات الأخرى نتيجة لتطوير ظروف وطبيعة النشاط في المشروع.

• **تعريف المراجعة الداخلية الحكومية:**

التعريف السابق ينطبق على جميع أنواع المراجعة بما فيها الحكومية بالإضافة إلى أنه ينبغي على كل جهة حكومية أن تحتفظ بإدارة أو قسم مستقل ومنفصل يقوم بمراجعة مختلف حسابات أقسامها وعملهم يكون على أساس التأكد من تطبيق التعليمات واللوائح والقرارات والقوانين الداخلية والتي تصدرها الدولة متمثله في وزارة المالية.

ويتضح من تعريف المراجعة الداخلية السابق أن أهداف المراجعة الداخلية تنحصر فيما يلي:

١- متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها Evaluation:

وذلك من أجل اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم أو الإجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين. وعلى سبيل المثال يجب أن يتعدى التدقيق الداخلي رؤية وضع الأشخاص الأمناء على الخزينة إلى مراقبة التعامل بالنقدية والإجراءات المتبعة في القبض والصرف. وفي جميع الحالات، على المدقق الداخلي إطلاع إدارة المشروع على مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

٢- التحقق من قيم الأصول ومطابقتها من الدفاتر Conservation:

وذلك من أجل حماية أموال المشروع، وهذا النشاط الوقائي يتطلب ضرورة أحكام الرقابة على العمليات النقدية وعمليات المخازن، وضرورة التأكد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية، وتفادي الخسائر الناشئة من الإهمال أو عدم الكفاية. ومن الأمثلة على ذلك خسائر التخزين غير السليم للمواد أو البضائع مما يعرضها للتلف، وتداول المواد في المصانع دون أخذ الإحتياطات اللازمة للمحافظة عليها من الإختلاس وسوء الإستعمال وعدم الإستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توفر النقدية .. الخ.

٣- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها Verification:

ويتطلب هذا الأمر من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستندياً وحسابياً وما شابه، للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها. وكذلك على المدقق الداخلي أن يقوم بتحليل تلك البيانات والمقارنة وما شابه لاستنتاج علاقات معينة بين تلك البيانات يمكن الإستفادة منها في توجيه المشروع.

٤- رفع الكفاية عن طريق التدريب Training **مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة** Compliance:

لا شك في إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته، أقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وربما صياغة بعض مواده. كذلك فإن المدقق الداخلي هو الشخص الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة بواسطة الإدارة، وعليه مراعاة مدى تمشي الموظفين مع روح تلك السياسات وعدم الإخلال بها في أي مرحلة.

ويتضح من هذا كله أن وظائف التدقيق أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية Protective لأنها تحمي أموال المشروع وتحمي الخطط الإدارية من الإنحراف.

كذلك هي إنشائية Constructive لأنها تتضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للمشروع ولأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة.

على الإجراءات الإدارية والرقابية وللتمشي والتطورات الحديثة.

• أهداف المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية:

كل ما سبق يدخل أيضاً في أهداف المراجعة في الجهات الحكومية إلا أن بعض الكتاب في هذا المجال أضاف بعض الأهداف حيث ظلت المراجعة لفترة طويلة تستهدف التحقق من مدى تنفيذ اللوائح والأحكام القانونية المتعلقة بصرف وتحصيل الأموال العامة، وما زالت هي السائدة في معظم الدول النامية حتى الآن. ويمكن وصف هذا النوع من المراجعة بأنه مراجعة مالية على قانونية البنود بمعنى أن المراجعة المالية الحكومية تستهدف إبداء الرأي بواسطة مراجع (متخصص) في عدالة عرض القوائم والتقارير التي تعدها الوحدات الحكومية، والتحقق من الإلتزام بالنصوص القانونية المرتبطة بالعمليات محل الفحص، ومن هنا تركز نطاقها في فحص العمليات المالية فقط دون أن تتعداها إلى العمليات الأخرى.

وكذلك من أهداف المراجعة الداخلية الحكومية:

١ - التأكد من ملائمة ومطابقة النفقات للوائح والأنظمة والقوانين للمصلحة الحكومية.

٢ - التأكد من أن النفقات الموافق عليها أنفقت من قبل الشخص المصرح له بذلك.

٣ - التأكد من أن النفقات الموافق عليها دفعت للشخص السليم المفروض به أخذ هذه الأموال وأنه تم تسجيلها بالدفاتر.

٤ - التأكد من وجود بند أو إعتماد يسمح بالصرف.

٥ - التأكد من صحة المستندات والفواتير المرفقة بمستند الصرف.

٦ - التأكد حين فحص الإيصالات من أن هذه الإيصالات تعود بالفعل للمصروفات المدفوعة.

٧ - التأكد من أن النفقات الكلية صرفت بما يتلائم مع المبادىء العامة أي:

أ . التأكد من ممارسة عناية سليمة أثناء الإنفاق كلما دعت الضرورة.

ب . يجب عدم وجود أي مكسب شخصي أو حافز للطرف المسؤول الذي وافق على مثل هذه النفقات.

ت . التأكد من استغلال والإنتفاع بالأموال العامة في المصلحة العامة وليس لمصلحة شخص ما.

- الفرق بين المراجعة الداخلية الحكومية والمراجعة الداخلية التجارية:

وفي ما يلي النقاط الرئيسية المميزة بين المراجعة الداخلية الحكومية والمراجع الداخلية التجارية:

• المراجعة الداخلية الحكومية:

١ - تشرف الحكومة على تدقيق حساباتها وحسابات الأفراد والأقسام وهي بالتالي تنجز وظيفتي المحاسبة والتدقيق.

٢ - المصلحة الحكومية - الفرع: هي نفسها الجهة المخولة بالإنفاق في المكاتب الحكومية، وهذا القسم مسؤول عن جزء من أعمال التدقيق وليس بالواقع قسم التدقيق.

٣ - تقع على مسؤول الإنفاق، أو مسئول الخزينة مسؤولية إجراء المدفوعات للحسابات الحكومية وعادة تدفع أو تقدم له فواتير الدفع التي يمررها بعد إجراء فحص تمهيدي وأولي لهم.

٤ - تعتبر المراجعة الداخلية في الحسابات الحكومية من التدقيق المستمر.

• المراجعة الداخلية التجارية:

١ - في المشاريع التجارية، تحضر الحسابات من قبل المحاسب الموظف بالمشروع فيما تدقق حساباتها من قبل مدقق مستقل خارجي مؤهل.

٢ - في المشاريع التجارية، فإن الأجهزة التي تنفق النقود لا علاقة لها بقسم التدقيق أو تدقيق الحسابات.

٣ - لا علاقة لأمين الصندوق في المشروعات التجارية بإجراء فحص وتدقيق للفواتير التي يدفعها.

٤ - لا يعتبر تدقيق الحسابات في، المشروعات التجارية من نوع التدقيق المستمر وإنما تكون ذات طبيعة دورية.

- الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

• المراجعة الداخلية:

١ - يزاول التدقيق الداخلي من قبل الموظفين داخل المشروع نفسه.

٢ - يخدم التدقيق الداخلي بصورة أساسية احتياجات الإدارة.

٣ - تهدف إلى تحسين والتجاوب مع السياسات والإجراءات المطبقة في المشروع.

٤ - ينجز العمل بصورة أساسية على ضوء العمليات الجارية.

٥ - التدقيق الداخلي معني بصورة أساسية بمنع وكشف الخطأ والغش.

٦ - يعتبر المدقق الداخلي كمحاسب مستقل ولكنه غير مستقل عن الإدارة.

٧ - يزود التدقيق الداخلي مراجعة مستمرة لنشاطات الأعمال.

• المراجعة الخارجية:

١ - تنجز عملية التدقيق من قبل مدقق مهني مستقل عند الإدارة.

٢ - يمارس التدقيق الخارجي ليكون بمثابة حارس أمين على مصالح الملاك وطرف ثالث مباشرة.

٣ - تهدف إلى التأكد من سلامة وعدالة الحسابات والمعطيات المالية الأخرى.

٤ - ينجز العمل ويقسم على ضوء البيانات المالية المعدة للمشروع.

٥ - التدقيق الخارجي معنى بصورة أساسية من التأكد من سلامة الحسابات السنوية وصحتها، وبالتالي فإن عملية كشف ومنع الخطأ والغش تأتي لاحقاً مصادفة.

٦ - يعتبر المدقق الخارجي مستقل تماماً عن إدارة المشروع.

٧ - ينجز عمل المدقق الخارجي بصورة دورية بعد فترة زمنية محددة وعادة تكون سنة.

وكان لظهور نموذج موازنة الأداء كتطوير للنموذج التقليدي للموازنة العامة والذي يركز على الهدف الرقابي، الأثر الواضح في ظهور الحاجة إلى المراجعة الإدارية، وقد تطلبت الإهتمام بجانب النواحي المالية فحص الإدارية بحيث تشمل المراجعة ربط السلطات بالأعمال المنفذة وتكاليفها والتقرير عن ذلك.

وعن أهمية هذا النوع من المراقبة يوضح البعض:

Traditional audits concerned with financial records. Management audits axtent into the effectiveness and effeciany with Which resources have been used in carrying out an oraganizatins activites, functions, and programs.

وفي المرحلة الأخيرة ومع ظهور موازنة التخطيط والبرامج تطلب الأمر ضرورة أن تكون المراجعة الحكومية شاملة بحيث يتم تقييم التكلفة والعائد، والتكلفة الفعلية لتبين مدى درجة الإقتصاد والكفاءة في الأنشطة الحكومية، ومن هنا اتسع نطاق المراجعة الحكومية.

ويوضح Granof (Auditing A.H.,Millichamp) أهمية هذه النتيجة بقوله:

إن النطاق الكامل لعملية المراجعة يجب ألا يقتصر فقط على فحص القوائم المالية ولكن يجب أن يمتد إلى تقييم الكفاية والإقتصاد في استخدام الموارد فضلاً عن تبيان مدى تنفيذ الأهداف المخططة.

وخلاصة هذا البند أن المراجعة الحكومية قد تعددت أهدافها من مراجعة مالية بحته وفقاً للنصوص القانونية، إلى مراجعة الإدارة ثم إلى مراجعة شاملة (مالية وإدارية وإقتصادية)، وإن نطاقها قد اتسع نتيجة لذلك بحيث لم يعد قاصراً على مراجعة البنود ومطابقتها بالمستندات بل اتسع ليشمل مراجعة متطورة شاملة لتقييم التقرير عن تنفيذ الخطط والبرامج المسؤولة عنها الجهات الحكومية والأمر يستلزم في الدول النامية الإهتمام بممارسة المرحلتين الأخيرتين لتحقيق الفاعلية من هذه المهمة.

ويحكم مجالات التدقيق وعمل المدققين الداخليين، معايير (قواعد أو مستويات أداء) محددة كما أقرها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام ١٩٧٨ وكما تم نشرها في المنطوق رقم (١) لسنة ١٩٨٣ وهذه المعايير هي:

١- الإستقلال:

على المدققين الداخليين أن يكونوا مستقلين بالنسبة للنشاطات التي يقومون بتدقيقها.

أ- الوضع التنظيمي:

يجب أن يسمح الوضع التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للقيام بمسؤوليتها.

ب- الموضوعية:

على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم.

٢- الكفاءة المهنية:

يجب أن يتم تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي بكفاءة وحذر مهني معقول، وذلك من خلال ما يلي:

أ- الموظفون:

يجب أن يقوم بالتدقيق الداخلي مدققون يملكون الكفاءة الفنية والخلفية المحاسبية كمدققين مناسبين لما يقومون به من أعمال.

ب- المعرفة والمهارات والكفايات:

يجب أن يتوفر لدى دائرة التدقيق الداخلي أشخاص يملكون المعرفة والمهارات والكفايات الضرورية للقيام بعملية التدقيق.

ج- الإشراف:

يجب أن تتوفر لدى دائرة التدقيق الداخلي عملية الإشراف المناسب على العاملين فيها.

د- الإلتزام بقواعد السلوك المهني:

على المدققين الداخليين الإلتزام بنصوص قواعد السلوك المهني.

هـ- الخبرة العملية والعلمية:

يجب أن يمتلك المدققون الداخليون خبرة عملية وعلمية تمكنهم من القيام بعملية التدقيق.

و- العلاقات الإنسانية والإتصالات:

يجب أن تتوفر المهارة في المدققين الداخليين في فن التعامل مع الآخرين والإتصال الفعال.

ز- التعليم المستمر:

على المدققين الداخليين المحافظة على مهاراتهم الفنية عن طريق التعليم المستمر.

ح- الحذر المهني المعقول:

على المدققين الداخليين ممارسة حذرهم المهني المعقول عند القيام بالعمل وفي إعداد التقرير.

• مكان إدارة المراجعة الداخلية في التنظيم:

لأن وظيفة المراجعة الداخلية في المشروع تتناول المجال التقييمي في المشروع وكذلك الوقائي لأصول المشروع ثم النواحي الإنشائية بتقديم الإقتراحات التحسينية لأنظمة المشروع فإن مجالها يتسع ويجعلها إدارة رقابية للمستويات العليا للمشروع. فالمراجع الداخلي يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية ومسؤلياتها أمام إدارة المشروع العليا فهو يقيم عمل الغير ولكن لا ولكن لا يوجه الغير في العمل فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة لهيئة الموظفين الذين يراجع عملهم. فالمراجع الداخلي في تنفيذ مهام وظيفته مستقل فهو يتأكد من التمشي مع السياسات والإجراءات والسجلات وفحصه بغرض تحديد مسؤولية المخطى حيث أن ما يقوم به من فحص لا يبعد المسؤولية عن الأفراد الذين قاموا بالعمل.

- والمراجع الداخلي مستقل في عمله من ناحيتين:

١ - مكانة في التنظيم الوظيفي وارتباط عمله بالمستويات العليا حيث أن تعضيد الإدارة له يحقق الإستقلال في عمله وتحقيق ما يوكل إليه من عمل. فرئيس إدارة المراجعة مسؤول أمام المستويات العليا للإدارة نظراً لأن ما سيكشفه عمله أثناء تأيته له هو من اهتمامات الإدارة العليا.

٢ - إن المراجع الداخلي يقوم بوضيفته من حيث الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المشروع ولهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية.

المراجع

المراجع الداخلية:

١ - المستشار المالي سمير عبد الفتاح "المفاهيم العصرية للرقابة والمراجعة الداخلية وتطويرها في القطاع الحكومي والهيئات والمؤسسات العامة" بحث مقدم لوزارة المالية. الكويت مارس ١٩٩٨ .

٢ - الدكتور عبد الفتاح الصحن والدكتور محمد السيد سرايا. الرقابة والمراجعة الداخلية القاهرة.الدار الجامعية ١٩٩٨ .

٣ - د. محمود السيد الناغي. المحاسبة الحكومية. الكويت، مكتبة الفلاح الطبعة الأولى. ١٩٨٤ .

٤ - مهيب الساعي، وهبي عمرو. علم تدقيق الحسابات. عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٩٩١ .

٥ - د. خالد راغب الخطيب، د. خليل محمود الرفاعي. الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات. عمان. دار المستقبل للنشر والتوزيع. ١٩٩٨ .

٦ - أ . د . عبد الفتاح محمد الصحن، د.فتحي رزق السوافيري. الرقابة والمراجعة الداخلية القاهرة. الدار الجامعية - ٢٠٠٤ .

٧ - د. حسين القاضي. مراجعة الحسابات . دمشق . منشورات جامعة دمشق الطبعة الخامسة - ٢٠٠١/٢٠٠٢م.

٨ - د. عبد الرحمن توفيق - دورة تحت مسمى نظم الرقابة المالية والمراجعة الداخلية. الفترة من ٢٢-٢٦ فبراير ٢٠٠٣-القاهرة.

المراجع الأجنبية:

١ - Audting A.H., Millichamp - نيويورك، الطبعة الثامنة.

في التصنيف السنوي لمجلة الاقتصاد والأعمال لعام ٢٠٠٥

الكويت الأولى عربيا في تصنيف أول ١٠٠ شركة نموا في المنطقة

«نور للاستثمار» الأولى عربياً في نمو الأرباح بنسبة ١٥٥٤٪ والثالثة في نمو الموجودات بنسبة ٢٥١,٨٪ في ٢٠٠٥

حققت الأرباح الصافية لأول ١٠٠ مصرف عربي زيادة قياسية في العام ٢٠٠٥ بلغت٦٣,٢٪ مقارنة بنمو في العام ٢٠٠٤ بلغت نسبته ٤١,٥٪ ،ووصل متوسط العائد على حقوق المساهمين لدى هذه المصارف الـ ١٠٠ الى ٢٣,٤٪، وهو يعتبر من المعدلات العالية، ذلك أنّ الأرباح قبل الضريبة لدى أول ١٠٠٠ مصرف في العالم زادت بنسبة ١٨,٦٪ للعام ٢٠٠٥ في مقابل ٣,٣ ٪ للعام ٢٠٠٤.

أظهر هذه النتائج ترتيب أول ١٠٠ مصرف عربي في نهايةالعام ٢٠٠٥ الذي أعدّته مجلة الاقتصاد والأعمال، واعدت قراءة تحليلية له وجاء الترتيب وفقاً لمعيار حقوق المساهمين استناداً الى أرقام ميزانيات المصارف الموقوفة في نهاية العام ٢٠٠٥، غير أنّ الجداول تضمنت نسب النمو المحققة في بنود الموجودات والأرباح وفي مؤشري العائد على متوسط حقوق المساهمين، والعائد على متوسط الموجودات.

أول ١٠٠ مصرف

وبحسب معيار حقوق المساهمين، استأثرت المصارف العشرة الأولى بنحو ثلث اجمالي حقوق المساهمين لدى المصارف الـ ١٠٠، وتوزّعت المصارف العشرة الأولى بين: السعودية (٤)، الامارات (٣)، الكويت (١)، قطر (١) والأردن (١).

وحلّ البنك الأهلي التجاري السعودي في المرتبة الأولى، البنك العربي في المرتبة الثانية ومصرف الراجحي في المرتبة الثالثة. وحلّت مجموعة سامبا المالية في المرتبة الرابعة، بنك الرياض في الخامسة، بنك الكويت الوطني في السادسة، بنك قطر الوطني في السابعة، بنك أبوظبي التجاري في الثامنة، بنك المشرق في التاسعة وبنك الخليج الأول في العاشرة.

أما من حيث الأرباح فقد حلّ مصرف الراجحي أولاً و«الأهلي التجاري» ثانياً، مجموعة سامبا المالية ثالثاً، بنك الرياض رابعاً، بنك الكويت الوطني خامساً، بنك أبوظبي الوطني سادساً، البنك السعودي البريطاني سابعاً، البنك السعودي الفرنسي ثامناً، بنك المشرق تاسعاً وبنك أبوظبي التجاري عاشراً.

وبذلك توزّعت المصارف الـ ١٠ الأولى من حيث الأرباح بين السعودية (٦)، الامارات (٣) والكويت (١). أما المصارف الـ ١٠ الأولى من حيث الموجودات فكانت أكثر توزّعاً على المستوى الجغرافي، اذ جاءت كالآتي: السعودية (٤)، مصر(٢)، الأردن (١)، الكويت (١)، البحرين (١) والامارات(١).

وجاء البنك الأهلي التجاري السعودي أولاً ثمّ مجموعة سامبا المالية ثانياً، البنك الأهلي المصري ثالثاً، البنك العربي رابعاً، مصرف الراجحي خامساً، بنك الخليج الدولي سادساً، بنك أبوظبي الوطني سابعاً، بنك الرياض ثامناً، بنك الكويت الوطني تاسعاً وبنك مصر عاشراً.

وعكس نمو القطاع المصرفي على نحو قياسي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الفعلي الذي شمل معظم البلدان العربية وبخاصة الخليجية، وبلغ بالمتوسط نحو ٧ ٪ وعزا التقرير الصادر عن «الاقتصاد والأعمال» أداء المصارف

جلوبل وايفا والساحل والدولية للاستثمار ضمن المراكز الأولى

الأرباح الصافية لأول ١٠٠ مصرف عربي زادت ٦٣,٢٪ في عام ٢٠٠٥

«الوطني» السادس عربياً في حقوق المساهمين والخامس من حيث الأرباح والتاسع في الموجودات ضمن قائمة أول ١٠٠ مصرف عربي

خلال العام ٢٠٠٥ الى ٥ عوامل أساسية هي: الفوائض المالية النفطية، ارتفاع الفوائد المدينة، تزايد الودائع التي لا تنتج فوائد، النمو في التسليف لاسيما في دول الخليج ونمو صيرفة الأفراد، وتزايد حجم الديون المستردة في ظل الأوضاع الاقتصادية الايجابية.

أول ٥٠ شركة استثمار

وتضمن العدد نفسه من «الاقتصاد والأعمال» ترتيباً لأول ٥٠ شركة استثمارية ومالية عربية، وهو الثالث على التوالي الذي تصدره المجلة. وأظهر الترتيب النتائج الآتية:

بلغ اجمالي موجودات الشركات الـ ٥٠ المدرجة في هذا الترتيب ٤٨٠٣ مليار دولار، أي بنمو نسبته٣٦,٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٤. وسجل اجمالي حقوق المساهمين لهذه الشركات الـ ٥٠ نمواً في العام ٢٠٠٥ نسبته ٥١,٤٪ ليصل الى ١٩,٩ مليار دولار. وحققت هذه الشركات نمواً قياسياً في الأرباح الصافية بلغ ١٢٧,٩٪ لتبلغ نحو ٥,٥ مليارات دولار.

أما الشركات التي حققت أعلى معدلات نمو فكانت كالآتي:

. في الموجودات: الشركة المتحدة للتنمية٣٢٩,٨ ٪، شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ٢٥٥,٤٪ وكلتاهما في قطر، شركة نور للاستثمار المالي ٢٥١,٨ ٪ بيت الاستثمار العالمي ٢٠٣,٣٪ والمجموعة المالية ـ هيرمس ١٦٦,٢٪ ـ في حقوق المساهمين: شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ٣٢٠,٧٪ «المتحدة للتنمية» ٢٣١,٩ شركة بيت الاستثمار العالمي ١٤٧,١٪ شركة الاستشارات المالية الدولية ١٤٤٪، شركة شعاع كابيتال ١٢٤٪ وهذه الشركات اثنتان منها قطريتان، واثنتان كويتيتان وواحدة مسجلة في الامارات ـ في الأرباح: شركة نور للاستثمار المالي١٥٥٤,٠١٪، الشركة الدولية للاستثمار ٧٨٦,٦٪، شركة الساحل للتنمية والاستثمار ٦٢٦,٤٪، المجموعة المالية ـ هيرمس٥٣٢,٥ ٪ والشركة المتحدة للتنمية ٤٧٦,٥ ٪. وحفل ترتيب أول ٥٠ شركة استثمارية ومالية ببعض الاتجاهات اللافتة التي يمكن تسجيلها في الآتي:

- التمركز الجغرافي: كان لدولة الكويت حصة الأسد، بل الحصة الطاغية من حيث توزّع الشركات بحسب بلدانها أو هوياتها، فقد كانت للكويت نسبة ٦٤٪ من عدد الشركات و٤٨,٩ ٪ من اجمالي الموجودات، و٥٦,٤ ٪ من اجمالي حقوق المساهمين و٦٧,٤٪ من اجمالي الأرباح. وحلّت في المرتبة الثانية الشركات الخليجية المشتركة والمتمثلة فعلاً بشركة وحيدة هي مؤسسة الخليج للاستثمار ـ مقرّها الكويت، والمملوكة من الحكومات الخليجية الست» ثمّ حلّت في المرتبة الثالثة الشركات العربية المشتركة والمتمثلة فعلاً بشركتين هما:

الشركة العربية للاستثمار ـ مقرّها الرياض ـ والمملوكة من الحكومات العربية، والشركة العربية للاستثمارات البترولية. وبالعودة الى البلدان، حلّت بعد الكويت على التوالي: الامارات، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، فلسطين مصر والبحرين.

ويشير الترتيب الى تمركز جغرافي آخر، حيث إن الشركات الـ ٥٠ كلها خليجية باستثناء شركة واحدة في فلسطين وشركة واحدة في مصر، ويبدو ذلك طبيعياً من خلال ارتباط هذه الشركات وتوسع نشاطها في البلدان التي تتمتّع بثروات مالية كبيرة وبنمو اقتصادي متميّز.

أما الشركات الـ ١٠ الأولى من حيث الأرباح فقد جاء ترتيبها كالآتي: حلّت شركة الاستشارات المالية الدولية في المرتبة الأولى، شركة الديرة القابضة في المرتبة الثانية، شركة دار الاستثمار في الثالثة، مؤسسة الخليج للاستثمار في الرابعة، بيت الاستثمار العالمي في الخامسة، شركة التصنيع الوطنية في السادسة، شركة الاستثمارات الوطنية في السابعة، الشركة الخليجية للاستثمارات العامة في الثامنة، شركة دبي للاستثمار في التاسعة والشركة الكويتية للاستثمار في المرتبة العاشرة.

موجز محلي

مكافحة عمليات غسل الاموال ان الوزارة بدأت بتفعيل دورها في هذا المجال باستحداث مكتب مكافحة عمليات غسل الاموال في العام ٢٠٠٤، مبينا ان الوزارة استطاعت خلال الفترة الوجيزة السابقة ان تساهم في زيادة الوعي بمثل هذه العمليات من خلال اصدارها كتيبا خاصا ارشاديا حول مكافحة عمليات غسل الاموال وتفرض قيودا وتعليمات خاصة على المؤسسات والشركات التي تخضع لرقابتها وتتخذ الاجراءات المناسبة بحق اي مؤسسة او شركة تخل بتلك التعليمات.

وبين ان من ضمن اجراءاتها في زيادة الوعي وايصال ارشاداتها في هذا المجال الى جميع المؤسسات والشركات الخاضعة لرقابتها فان وزارة التجارة والصناعة تطلب من جميع هذه الشركات مراجعة مكتب مكافحة عمليات غسل الاموال قبل تجديد التراخيص السنوية وذلك دعما لجهود التوعية وتعميما للارشادات.

واشاد الانصاري بالمستوى التقني العالي والمتبع في تنظيم مؤتمر الكويت والشرق الاوسط والخاص بمكافحة عمليات غسل الاموال، مشيرا الى تعدد اوراق العمل وتنوعها ليس فقط على المستوى المالي بل اخذ في الاعتبار الجانب التشريعي والاسلامي، وقال ان قيام الشركة المتحدة للتسويق وتنظيم المعارض بتنظيم هذا المؤتمر الذي يحمل عنوان مؤتمر الكويت والشرق الاوسط لمكافحة غسل الاموال يشكل اضافة نوعية في هذا المجال الخاص بالتوعية والارشاد من جانب وايصال الصوت والجهود الكويتية على جميع المستويات سواء في القطاع الخاص او القطاع العام الى الجهات الدولية العاملة في مجال مكافحة عمليات غسل الاموال مبديا في الوقت نفسه استعداد وزارة التجارة والصناعة لدعم هذا المؤتمر والعمل على تحقيق اهدافه وبالتالي توصياته خصوصا وانه يتميز بمشاركة دولية واسعة.

هذه المحطات الى شركات مساهمة عامة يجرى تأسيسها لهذا الغرض.

واضاف العجمي ان شركة السور اكملت استعداداتها لادارة وتشغيل المحطات الجديدة مستفيدة في هذا المجال من الخبرات السابقة وعملت على ان تكون عملية الانتقال سلسة للغاية كما بدات بانطلاقه قوية تؤكد حرصها على ضمان استمرار الخدمات التي تقدمها هذه المحطات على نحو سليم.

واوضح ان الشركتين (البترول الوطنية والسور) شكلتا فرق عمل مشتركة لانجاز عملية النقل وتمت الاستفادة في هذا المجال من تجربة شركة البترول الوطنية في الادارة والتشغيل كما درست فرق العمل المشتركة النواحي الفنية والقانونية التي ينطوي عليها انتقال ملكية المحطات الجديدة.

من ناحيته اشاد مدير قطاع العمليات بشركة السور المهندس احمد تقي بتعاون شركة البترول الوطنية وبجهود وتفاني جميع موظفي شركة السور وذلك لضمان انجاح عملية الانتقال بدون اي عقبات.

يذكر ان شركة السور تأسست بتاريخ ١٤ نوفمبر الماضي برسمال ٣٠ مليون دينار وبعدد ٣٠٠ مليون سهم وهي الشركة الثانية التي تتملك محطات الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية. وكانت شركة البترول الوطنية قد نقلت في المرحلة الاولى من التخصيص ملكية ٤٠ محطة من محطاتها الى الشركة الاولى لتسويق الوقود ويتوقع ان يتم الاعلان عن طرح شركة ثالثة للوقود للاكتتاب العام لاحقا لتتملك باقي محطات الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية وعددها ٤٠ محطة.

دراسة صادرة عن المركز الدبلوماسي تطالب بإعادة توطينها لدعم التنمية

الكويت الثالثة عربياً في حجم الأموال المهاجرة إلى خارج بـ١٦٣ مليار دولار لـ٤٠ ألف مليونير كويتي

قالت دراسة اقتصادية صادرة عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية حول الاموال العربية المهاجرة وكيفية استعادتها: ان المناخ العربي الذي ادى في الماضي الى هروب الاموال العربية للاستثمار في الخارج، قد انتقل حاليا الى الدول الاجنبية. وذلك بعد ان اصبح في المنطقة العربية مناخ جديد لاستقبال الاستثمارات العربية ومنحها اكبر مزايا وضمانات، كما ان الدول العربية باتت على استعداد لتنفيذ اقتراحات المستثمرين العرب التي تساعد على جذب اموالهم من الخارج، وفي معالجة أي مشكلات قد تواجههم مستقبلا خصوصا في ظل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، والسعي نحو اطلاق السوق العربية المشتركة قريبا، وطالبت الدراسة الدول العربية باستعادة جذب هذه الاموال مرة اخرى من خلال التدخل الحكومي لتبسيط اجراءات انشاء المشروعات العربية التي يرد بشأنها شكاوى عديدة من المستثمرين العرب، مع فتح مكاتب خاصة تشرف على تنفيذ هذه الاجراءات وتتعهد المستثمرين العرب بالنسبة لكل خطوات

■ تشجيع الاستثمار تشريعياً وحكومياً أقصر الطرق لاستعادة الثروات المهاجرة لـ ٢٣٠ ألف مليونير عربي

تحركاتهم في مجال انشاء المشروعات المحلية والاقليمية، مع اهمية اعادة دراسة قوانين الاستثمار وتشجع انشاء المشروعات، ومنح المستثمرين العرب مزايا خاصة فيها، مع النص على ضمان هذه الاموال ضد المخاطر السياسية والمخاطر غير التجارية بوجه عام، ومعاملة جميع المستثمرين العرب من اي جنسية دون تمييز بينهم، الامر الذي يبعد الخوف المستقبلي من ضياع اموالهم او عوائدها ويحقق اهدافهم المأمولة، فضلا عن العمل على تسهيل اجراءات دخول وخروج المستثمرين العرب لاي دولة عربية ومنحهم الامكانات الكاملة للاقامة الميسرة داخلها، وهو ما يتضمن امتلاك اراضي للبناء والسكن وهي خطوة اقرتها مصر وبعض الدول العربية أخيراً مؤكدة ان هذه الاجراءات ستساهم بشكل ايجابي في عودة الاموال العربية مرة أخرى وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تسهم في رفع معدلات نمو الدول العربية والتوصل الى حلول لمواجهة التحديات التي تواجهها.

٢٤٠ مليار دولار حجم الاستثمارات الخليجية الخارجية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤

وقالت الدراسة: ان الدول العربية تشهد منذ اكثر من خمس سنوات معدلات نمو عالية مقارنة بمعدلات النمو في معظم دول العالم الاخرى، وتتراوح هذه المعدلات بين ٥ و١٠٪ سنويا مقارنة مع او اقل من ٥٪ في معظم الدول الاوروبية والولايات المتحدة وغيرها من الدول، وتدعو معدلات النمو العالية التي تشهدها الدول العربية مقارنة بدول غرب اوروبا والولايات المتحدة الى

الاتجاه نحو اعادة الاموال العربية في هذه الدول بعيدا عن دولها الام.

ولاشك ان هجرة الاموال تعني اهدار المدخرات العربية ونزحها من الاقتصاديات العربية الى الخارج لتستخدم في تمويل الاستثمارات بمختلف اشكالها في الدول المستقبلة لها التي من اهمها الولايات المتحدة واوروبا التي يمكنها ايضا ان تقوم باعادة تدوير جانب من هذه الاموال بشروطها الى الدول النامية، وكذلك الى دول عربية مقترضة، في حين تفتقد الاقتصادات العربية هذه المدخرات بما يجعل معدلات الاستثمار فيها متدنية الامر الذي يدعو الى ضرورة عودة الأموال العربية الى اوطانها لاعادة الاستثمار فيها.

حجم الأموال العربية المهاجرة

واوردت الدراسة تقريرا صدر حديثا عن البنك الدولي انه يوجد في دول العالم المختلفة نحو ٢٠٠ مليون فرد يعيشون خارج اوطانهم الاصلية، ويقومون بتحويل حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنويا الى ذويهم ودولهم الام، ويعادل هذا المبلغ ضعفي المبالغ المقدمة من الدول الصناعية الى الدول النامية لاغراض التنمية وفقا للتقرير المذكور. ويشكل المهاجرون العرب نسبة كبيرة من المهاجرين عبر العالم، لان المنطقة العربية منذ سنوات طويلة من الدول المصدرة للهجرة والعمالة، باستثناء منطقة الخليج العربية، فيما يشكل المهاجرون في دول مثل مصر

■ ٢٠٠ ألف ثري على مستوى العالم تبلغ ثرواتهم ٨٠٠ مليار دولار

ولبنان وسورية والمغرب والجزائر وفلسطين والعراق جاليات كبيرة في الامريكيتين واستراليا والكثير من الدول الاوروبية الغربية وفي منطقة الخليج، وقد حقق المهاجرون العرب نجاحا اقتصاديا ملموسا في اوطانهم الجديدة وبرز من بينهم رجال اعمال وصناع قرار سياسي واقتصادي من مستوى عالمي، وتشكل تحويلات المهاجرين العرب اليوم احد اهم مصادر الدخل والنقد الاجنبي لدولهم، ففي لبنان لا يمكن ان يتصور اقتصاداً بهذا المستوى دون هذه التحويلات، اما في سورية والمغرب ومصر واليمن والاردن فاصبحت هذه التحويلات ثاني او ثالث اهم مصادر النقد الاجنبي.

والاموال العربية في الخارج اما مستثمرة في صورة اسهم وسندات او استثمارات في اسواق المال والنقد وهي تمثل الجزء الاكبر والاخرى استثمارات في مشروعات وعقارات. وهو استثمار حقق عائدا او ارباحا، ولكن هناك ايداعات في البنوك في صورة اموال احتياطية او ايداعات ثابتة وجارية، والمبالغ النقدية القابلة للتحويل لا تتجاوز ١٠ - ٢٠٪ من قيمتها وتبلغ حجم الاموال العربية في الخارج نحو ٤,١ تريليونات دولار، يتركز الجزء الاكبر منها في كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي، حيث يبلغ مجموع حجم الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة نحو ٣ تريليونات دولار في حين لا يتعدى مجموعها في الدول العربية سوى ٢ مليار دولار سنويا، حيث تتجه نسبة ٧٠٪ من الاموال العربية المهاجرة الى الولايات المتحدة الامريكية فيما تتوزع النسبة الباقية على اسواق الدول الاوروبية الاخرى، وبالتحديد كل من لندن وجنيف بالاضافة الى عدد من الدول الآسيوية، وتشير تقارير للمصارف الدولية الى ان ٤٠٪ من الاموال العربية المهاجرة يتم استثمارها في محافظة استثمارية عديدة ومشروعات عقارية، فيما يتم استثماره ما نسبته ٣٠٪ على شكل ودائع ويستثمر ١٥٪ منها في اسواق السندات.

استثمارات خليجية

واكدت الدراسة ان استثمارات الخليجيين الخارجية تبلغ نحو ٢٤٠ مليار دولار في شركات عالمية في

■ ٤٠,٧ تريليون دولار مجموع الثروات العالمية بحلول ٢٠٠٨

■ الأثرياء العرب يستثمرون ٤٠٪ من أموالهم في الأسواق الأميركية والأوروبية

الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ . ويقدر معهد التمويل الدولي في تقرير صدر في شهر اغسطس ٢٠٠٥ ان قيمة تلك الاستثمارات ستقفز الى نحو ٣٦٠ مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ذلك الى جانب الاستثمارات الضخمة الاخرى في الاوراق المالية والعقارات وغيرها. ومن ناحية اخرى، اشارت مؤسسة «سيتي غروب» المالية الامريكية الى ان المؤسسة تدير ثروات عربية لا تقل عن ١٠ مليارات دولار، وتسعى لاستقطاب الاثرياء العرب الذين تعاظمت ثروتهم اخيرا بفعل الارتفاع القياسي

لاسعار النفط والنشاط الملحوظ في اسواق العقار والاسهم، فيما يشير تقرير الثراء العالمي الذي يصدر عن مؤسسة «ميريل لينش» بنحو ٨٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وتشكل ثرواتهم ما نسبته ٢,٨٪ من اجمالي الثروات الخاصة في العالم، يتوقع ان تصل ثرواتهم الى نحو ٩٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٨ لتشكل نسبة ثرواتهم ٢,٢٪ من اصل ٤٠,٧ تريليون دولار هي مجموع الثروات العالمية، في حين يتوقع ان تصل نسبة الثروات الخاصة

في الدول العربية ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ الى ٢,٨٪ سنويا اي بانخفاض عن معدل النمو العالمي الذي تشكل نسبته ٧٪ سنويا، ولم تنجح الدول العربية بالرغم من محاولاتها القائمة سوى بجذب بضعة مليارات فقط من رؤوس الاموال العربية المهاجرة، وتعد تلك الارقام بسيطة جدا مقارنة بحجم الاموال العربية المهاجرة التي يمتلكها ٢٣٠ الف مليونير عربي يتوزعون في عدد من مختلف الدول العربية، وتشير التقارير الى ان الاثرياء العرب يمنحون نحو ٤٠٪ من اموالهم في الاسواق الامريكية والاوروبية على هيئة استثمارات متنوعة، فيما يفضل نحو ٣٥٪ الاحتفاظ باموالهم شبه سائلة في صورة حسابات وودائع مصرفية، وتتجه نحو ١٥٪ من الاموال العربية الى سوق السندات خصوصاً الحكومية منها، في حين تشكل الاموال السعودية الجانب الاكبر من الاموال العربية في الخارج، حيث يمتلك ٨٥ الف سعودي ما مجموعه ٧٠٠ مليار دولار، كما تأتي الاموال الاماراتية في الدرجة الثانية حيث يمتلك ٦٠ الف اماراتي نحو ٢٦٦ مليار دولار، في حين يأتي الكويتيون في المركز الثالث حيث يمتلك ٤٠ الف كويتي ١٦٣ مليار دولار، فيما يمتلك ١٥ الف شخص موزعين على بقية دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٦٥ مليار دولار.

اما الدول العربية الاخرى فتقدر الاموال الخاصة فيها بنحو ٨٢ مليار دولار يملكها نحو ٢٥ الف ثري، ومعظم العربية في شكل ايداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارات مالية، وتستخدم تلك الاموال في تمويل المشروعات الاستثمارية والاعمارية الكبرى وتنمية اسواق المال والاجنبية.

اسباب الهجرة

وارجعت الدراسة اسباب هجرة الاموال العربية الى محاولة البحث عن الامن والربح حيث ان العائد الذي توفره الاسواق الاوروبية والامريكية يفوق بكثير ما يمكن جنيه من الاستثمار في الاسواق العربية وبأقل درجة من درجات المخاطرة التي يحرص رأس المال على تجنبها، وقد حقق المستثمرون العرب ارباحا طائلة من الاستثمارات في الولايات المتحدة واوروبا رغم ما تعرضوا له من خسائر بفعل الازمات المتتالية في اسواق المال العالمية، فالعمل داخل

■ ٣٥٪ من الأثرياء العرب يحتفظون بأموالهم شبه سائلة في صورة حسابات وودائع مصرفية

■ دبي وبيروت أكبر المستفيدين من عودة الأموال المهاجرة بشكل ملموس

بنية اقتصادية ضخمة وديناميكية منح تلك الاموال القدرة على تحمل الازمات الصعبة والتعافي منها بسرعة لا تتوافر للنظم الاقتصادية الصغيرة، وبالاضافة الى هذه العوائد المجزية فان المستثمرين العرب تمتعوا باجراءات الحماية التي توفرها القوانين الاقتصادية في تلك الدول سواء فيما يتعلق بسرية الحسابات والرقابة الشديدة التي تفرضها البنوك المركزية منعا لاي فساد او انحراف او الدرجة العالية من الثقة والشفافية الشديدة التي تعمل بها آلية الاقتصاد الامريكي والاوروبي فضلا عن الاستقلالية والفاعلية التي تتمتع بها السلطات القضائية والسرعة في حسم القضايا وتنفيذ الاحكام القضائية وتقبل السلطات المختلفة لهذه الاحكام والتعامل معها بالكفاءة والسرعة المطلوبة.

معوقات متنوعة

واشارت الدراسة الى ان الاستثمارات في الدول العربية تواجه معوقات عديدة حيث يشير التقرير السنوي الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التابعة للجامعة العربية والذي يعتمد رصد المعوقات والصعوبات التي تواجه المستثمرين في الدول العربية الى ان تلك المعوقات تنحصر ما بين تشريعية، جمركية او تعقيدات جمركية، وتتضمن المعوقات التشريعية القيود المفروضة على حركة الاموال فهناك دول تحد من حرية نقل ارباح المستثمرين وتطالبهم بتدوير تلك الارباح داخلها، ناهيك عن التعقيدات الجمركية والبيروقراطية والتي يواجهها المستثمر منذ اللحظات الاولى لتأسيس مشروعه،

بالاضافة الى استشراء ظاهرة الرشاوى وتعدد الاجهزة الحكومية مما يسبب تعطلها في مشروعات المستثمر، الامر الذي تسبب بشكل رئيسي في هجرة الاموال العربية الى الخارج والنزوح عن الاستثمار داخل دولها. من ناحية اخرى، فان فرص الاستثمار المجدية في الدول العربية تبدو نادرة، فالحصة العربية صغيرة، ومعظم المواطنين العرب تحت خط الفقر، وبالتالي لا مجال للحديث عن رواج اقتصادي بدون وجود سوق استهلاكية نشيطة، كما كان لانخفاض الاداء في الاسواق المالية العربية، لاسيما الخليجية منها، اثرا سيئاً على مسيرة توقعات المستثمرين فيها، الامر الذي ادى الى تراجع الثقة في البورصات العربية والى انعدامها احيانا، ففي الفترة التي سبقت هذا الانخفاض ما بين نهاية عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٦ سجلت اسعار الاسهم العربية تضخما كبيرا، اذ نفذ المستثمرون عمليات شراءضخمة ومتتالية مدفوعة باهداف تحقيق ارباح راسمالية، الامر الذي ادى الى ارتفاع مؤشرات بعض الاسواق بمعدلات قياسية غير مسبوقة، وبعد هذا الارتفاع بدأت عمليات البيع مع توقعات بجني الارباح والتي ما لبثت

ان تحولت الى عمليات بيع مدفوعة بخوف المستثمرين من انهيار هذه الاسواق المالية، وتوالت عمليات البيع وسجلت مستويات الاسعار انخفاضا حادا وبدأت تظهر علامات عدم الاستقرار التي لا تزال قائمة حتى الوقت الحالي، وقد ادى ذلك كله الى حالة من عدم الثقة في البورصات العربية من المستثمرين العرب بصفة خاصة، الامر الذي يدفعهم في استثمار اموالهم في البورصات العالمية التي لها ثقل في الاقتصاد الدولي، والتي اذا ما واجهتها حالات انهيار فانها سرعان ما تتعافى وتعود الى وضعها الاصلي، ويرجع هذا بشكل رئيسي الى قوة هذه البورصات وعكسها للاسعار الحقيقة للاسهم في اغلب الاوقات.

فضلا عن ذلك، فان السياسات النقدية في العديد من الدول العربية تعد من الاسباب الرئيسية

التي ادت الى هجرة الاموال العربية الى الخارج، والتي تحتاج الى اعادة نظر خصوصاً فيما يتعلق بارتفاع اسعار الفائدة والذي ينعكس بدوره على ارتفاع تكلفة التشغيل والحد من التوسعات المستقبلية، كما ان هناك مشكلات اخرى تواجه تلك الاستثمارات، مثل عملية النقل، وهي واحدة من اهم معوقات الاستثمار حيث، لا توجد لدى الدول العربية اساطيل من طائرات النقل والشحن الجوي مما يضطر المستثمر الى تصدير منتجاته اما في طائرات مدنية او عن طريق التنسيق الفردي لحجز مساحات في احدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم الى الاسواق الخارجية لتقليل النفقات.

ادت احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الي عودة رؤوس اموال عربية مقبولة الى اوطانها الام او المجاورة لها واستقرارها فيها، بسبب مخاوف التضييق على حركتها وتجميدها وحتى مصادرتها، وتقدر بعض اوساط الاعمال العربية قيمة الاموال التي عادت حتى الآن بين ١٥٠-٢٠٠ مليار دولار وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٠ اتجه قسم منها الى الاستثمار في العقارات والخدمات فتحقق عوائد ملحوظة لم يسبق تحقيقها في الاسواق الاوروبية والامريكية وزادت نسبة العائد في كثير من الحالات على ٣٠٪سنويا، وحتى معدلات الفائدة على الودائع في غالبية المصارف العربية تزيد على مثيلتها في المصارف الاوروبية بأكثر من ٥٠٪ وتصل هذه الزيادة الى اكثر من الضعف في المصارف اللبنانية.

وقد اضحت فرص الاستثمار في الدول العربية - لاسيما النفطية منها افضل من اي وقت ويزيد من هذه الفرص استمرار ارتفاع اسعار النفط والتوجه الحكومي الى استثمار اموال طائلة في مشروعات البنية التحتية والصناعات الرئيسية ويتوقع زيادة الاستثمارات الحكومية في منطقة الخليج العربية بمعدل لا يقل عن ٢٥٪ سنويا مما يعني توفير مقومات افضل الاستثمار امام رؤوس الاموال الخاصة المهاجرة، خصوصاً ان المشروعات الحكومية توفر لها الطاقة ومستلزمات اساسية للانتاج باسعار رخيصة وعلى الرغم من الفرص الاستثمارية الواعدة في الدول العربية، فان حرك عودة رؤوس الاموال المهاجرة لا تزال ضعيفة فيما تبدو دبي وبيروت المنطقتين الوحيدتين اللتين استفادتا من ذلك الى شكل ملموس.

تراجع امريكي

وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر بدأت الولايات المتحدة الامريكية في فقد دورها كوجهة رئيسية للاموال العربية حيث انخفض عدد السعوديين الذين زاروا الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ ليصل الى ١٨,٥٧٣ الف زائر مقارنة بنحو ٧٢,٨٩١ الف زائر سعودي في عام ١٩٩٩، وذلك وفقا لبيانات وزارة التجارة الامريكية ويمثل ذلك تراجعا كبيرا في ايرادات السياحة لان السعوديين ينفقون ثلاثة اضعاف اي شخص من اي فئة سياحية اخرى تزور الولايات المتحدة. ووفقاً لوزارة التجارة فان معدل الانفاق يصل الى ٩٣٦٨ دولارا للرحلة الواحدة، وعلى صعيد الرعاية الصحية فانه فور احداث الحادي عشر من سبتمبر تراجع عدد المرضى العرب في المشافي الطبية الرفيعة المستوى في الولايات المتحدة الامريكية ما بين ٣٠-٢٠٪ وفقا لمسؤولين في صناعة الرعاية الصحية وبالنسبة للتعليم فان الكليات والجامعات الامريكية التي كانت جهات التعليم الاكثر جاذبية للاثرياء العرب شهدت انخفاضا حادا في اعداد الطلاب القادمين من الدول الشرق اوسطية، مما يكبدهم خسائر تصل الى ٤٣ مليون دولار سنويا ووفقا للمعهد الدولي للتعليم فان السعودية تشكل اكبر نسبة انخفاض في عدد مبتعثيها للتعليم حيث ارسلت خلال عام ٢٠٠٥ طلابا بنسبة اقل بمعدل ١٤٪ الامر الذي سيسهم وبشكل واضح في عودة الاموال العربية المهاجرة مرة اخرى لدولها وسط الضغط الذي بدأت تعاني منه هذه الاستثمارات في الدول المضيفة خلال الآونة الاخيرة.

خسائر دفترية جراء تراجع أسعار الأسهم

المال العام يخسر ٧٦٥ مليون دينار على الأقل في الحركة التصحيحية التي تشهدها البورصة

خسر المال العام وشبه العام في بورصة الكويت هذه السنة ما لا يقل عن ٧٦٥ مليون دينار كحصيلة أولية لحركة التصحيح في أسعار الأسهم التي بدأت في فبراير الماضي (بلغ متوسطها ١٧٪ منذ بداية العام) ويعتقد البعض انها لم تنته بعد، فيما يؤكد آخرون ان معظم الاسعار وصلت الى القاع ولابد من صعود قريب يعوض الخسائر التي هي دفترية حتى الآن. وتبلغ قيمة الاسهم (الملكيات المعلنة فوق ٥٪) التي تملكها الهيئة العامة للاستثمار والتأمينات والاوقاف وشؤون القصر والصندوق الكويتي ما لا يقل عن ٤,٥ مليارات دينار بحسب متوسط الاسعار خلال الاسبوع الماضي، والرقم المذكور يشمل ملكيات للهيئة العامة للاستثمار في عدد لا بأس به من الصناديق الاستثمارية. ويشكل المال العام وشبه العام في سوق الأسهم نحو ١٣٪ بحسب المعلن من الملكيات، وربما كانت النسبة اكثر من ذلك اذا كان توفر احصاء دقيق لكل الملكيات المعلن منها وغير المعلن. والملكيات الكبيرة تعود لهيئة الاستثمار تليها التأمينات ثم بقية المؤسسات المالية الأخرى.

■ انعدام الرؤية يجعل المال العام وشبه العام عرضة لتقلبات سق الأوراق المالية

وتختلف الآراء بين مؤيد ومعارض للسياسات التي تتبعها تلك المؤسسات العامة وشبه العامة في الاستثمار في الاسهم المدرجة، علما بأن هناك مساهمات مرموقة موجودة منذ تأسيس عدد من الشركات والبنوك المرموقة، وحصلت تلك المؤسسات المالية على عوائد لا يستهان بها على مر السنوات.

١٠ إيجابيات

ويعدد مؤيدو تواجد المال العام في السوق المميزات كالآتي:

١- يشكل هذا المال عمقا استراتيجيا للسوق، حيث تعتبر مساهمات الحكومة في تأسيس الشركات والتملك فيها عامل دعم كبير يسهم في انجاح الكيان، نظرا لاستراتيجية المساهمة وحجمها.

٢- يعبر المال العام عن ثقة كبيرة في السوق ومن ثم في الشركات التي يستهدفها.

٣- يشجع كثير من المؤسسات سواء المحلية او الخارجية، على توجيه مزيد من الاموال الى السوق، حيث ان 'المال العام' خصوصا بالمستويات التي يشهدها السوق الكويتي من شأنه ان يطمئن المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار.

٤ . يتميز استثمار المال العام في

■ استمرار التخبط في النظرة إلى الملكيات العامة بين مؤيد لبيعها ومعارض له

٢ ـ هناك نوع من عدم العدالة في التوزيع بين كبريات الشركات الاستثمارية للمال العام، واستئثار شركات محدودة بالنصيب الأكبر دون أخرى من دون مراعاة الأداء المهني لشركات أخرى رائدة أو أداؤها جيد.

٣ ـ الضغط بعض الأحيان على السوق نتيجة عمليات التسييل، لأن استثمارات الجهات الحكومية ضخمة وقرارات البيع تشكل عبئا كبيرا.

٤ ـ اعتماد العلاقات المباشرة في الحصول على تلك الأموال، للمساهمة في أداة استثمارية او تأسيس شركة او اطلاق صندوق مثلا.

٥ ـ خلق جيل اتكالي تضمن الحكومة كسبه من المضاربة.

٦ ـ زعزعة ثقة المستثمر الأجنبي في السوق الكويتي والاستثمار فيه اذا أثيرت التساؤلات حول ما اذا كان هذا البرنامج الحكومي واضحا وثابتا أم متغيرا وفقا للمتغيرات المحلية، سواء الاقتصادية أو الشخصية ـ أي مزاجية متخذ القرار!

٧ ـ إمكان استنزاف طاقات الدولة وإهدارها في البورصة مما يؤدي الى اهمال أولويات أخرى. وإمكان خلخلة مسارات السيولة بتوجيه الأموال في مسار واحد وهو البورصة مقابل إهمال للأدوات الاستثمارية الأخرى مثل الودائع التي تعتبر من ركائز النظام النقدي.

٩ ـ إمكان مخالفة لوائح الصناديق واحتمال إساءة استخدام السيولة، خصوصا ان دعم اسعار السهم يرتبط بمدير هذا الصندوق أو ذاك، أي تجيير سيولة الهيئة للمصلحة الذاتية لمدير الصندوق أو لأطراف أخرى ذات علاقة معه.

١٠ ـ الأهم من كل ذلك هو عدم وجود سياسة واضحة، فتارة نسمع أن هناك بيعا لهذه الحصص لاسيما العائدة لهيئة الاستثمار وطورا نسمع عكس ذلك. فالواضح ان هناك تضاربا في النظرة الى هذه المساهمات.

عوامل دعم محددة

ورأت مصادر عديدة ان السوق يحتاج لعوامل دعم محدودة (غير مليارات المال العام) التي من الممكن ان تغير اتجاهه وأبرزها:

التغير في منهجية الشركات الرامية الى سحب السيولة بمناسبة ومن دون مناسبة.

طرح مشروعات تنموية للقطاع الخاص لتحريك عملية النشاط الاقتصادي العام الذي ينشط مع زيادة الانفاق الاستثماري وليس الجاري فقط.

اعلان توزيعات أرباح تشجيعية للمساهمين. فبعض التوزيعات المجزية لا تطال المساهمين بل إن بعض الشركات باتت تتعمد طرد شرائح مساهمين بأسهم المنحة وزيادات رؤوس الأموال ولايطال هؤلاء الأداء الجيد الذي يعلن طوال العام من صفقات وغيرها.

ضرورة مراعاة التوازن بين المحقق من أرباح والموزع للمساهمين، حيث إن اعلان ارباح ضخمة وتوزيعات لاتذكر يضعف ثقة المساهمين بالشركات.

تغيير ثقافة

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب ان تتغير الثقافة السائدة والنظرة الى أن 'المؤسسات الحكومية' هي مصنع للأموال فحسب، بل يجب ترسيخ نظرية الشراكة الاقتصادية الاستثمارية بينها وبين الشركات، وهذا مطلب كل الشركات المحترفة، بحيث انه من الممكن اطلاق مبادرة كنوع من الشراكة الفعلية من ناحيتها ويترك للشركات تنفيذها او استكمال تطبيقها أو التعاون معها.

أكد الاستمرار في سياسة تعزيز الدينار وتنظيم مستوى السيولة

محافظ المركزي: قوة دفع الاقتصاد المحلي ترتبط بالاستقرار النقدي والنظام المالي والمصرفي الفعال

اكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح ان تعزيز قوة الدفع الايجابية للنشاط الاقتصادي المحلي، والحفاظ عليها، يتطلبان استقرارا نقديا قويا الى جانب نظام مالي ومصرفي فعال ومتين. وقال في حديث لمجلة 'بزنس لايف' ان البنك المركزي سيواصل اتباع اسلوب موحد يركز اساسا على تطبيق متطلبات الاستقرار النسبي في معدلات صرف الدينار وضمان تنظيم معدلات الفائدة المحلية على الدينار مع اتجاه معدلات الفائدة على العملات الرئيسية. كما سيركز البنك المركزي على تنظيم مستوى السيولة المحلية والائتمان الى جانب متابعة دوره الاشرافي خصوصا في ما يتعلق بالتيقن من التزام وحدات النظام المالي والمصرفي بالممارسات والتطورات المهنية السليمة والمتينة في المعايير الدولية المعترف بها وتبنيها أنظمة معلومات آمنة وفعالة ومطورة وحديثة.

عوامل مساعدة

وتناول محافظ المركزي العوامل التي يعزى اليها الفضل، في نجاح قطاع المصارف الكويتي، فقال: يمكن ارجاع الفضل في الانجازات التي حققها قطاع المصارف الكويتي على مدى السنوات القليلة الماضية الى مزيج من العوامل المختلفة. اولا، بيئة الاقتصاد الكلي المواتية والجيدة التي تتميز بمستوى جيد من التفاؤل في المنطقة، وثانيا، التوسع الاقتصادي الذي صاحبه تحسن الوضع المالي للدولة في اعقاب الارتفاع الكبير في اسعار النفط العالمية. وقد امتزج هذان العاملان لتعزيز اعمال المصارف في الكويت والمنطقة. وفي سياق هذا الاقتصاد الكلي، عملت السياسة النقدية للبنك المركزي باتجاه تعزيز وتقوية الاستقرار النقدي في الاقتصاد الكويتي وبالتالي تقوية المتطلبات الضرورية لنمو اقتصادي مستدام.

فضلا عن ذلك، فإن السنوات الاخيرة شهدت درجة من تعزيز التحرير المالي والتنافس في القطاعين المالي والمصرفي الكويتي، وفي هذا السياق، فإن التغييرات التشريعية التي طرحت أخيرا والتي تسمح للبنوك الاجنبية بفتح فروع في الكويت، تشكل خطوة اخرى باتجاه مزيد من تعزيز التنافسية وفعالية وكفاءة هذا القطاع. كما انه، وفي اطار دوره الرقابي، استمر البنك المركزي في جهوده لخلق الظروف التي تعمل على تعزيز فعالية وكفاءة أداء البنوك المحلية، وتقوية مراكزها المالية وتنظيم ممارساتها المهنية بما يتوافق ويتلاءم مع المعايير الدولية. وتشمل سياسات البنك المركزي المهمة والأساسية على هذا الصعيد، التعليمات الرقابية التي تتعلق بتأسيس أنظمة سليمة وقوية للإدارة وللمخاطر وتطبيق

■ لدينا ما يكفي من الأسباب التي تؤكد استمرار نمو القطاع المصرفي

متطلبات بازل II لإطار عمل معيار ملاءة رأس المال اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ والالتزام بالمبادئ الخاصة بالإدارة العليا للشركات.

تطلعات.. ومقارنة

وعن رؤيته إلى نمو القطاع المصرفي في الكويت ومقارنته مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي، قال الشيخ سالم: كان ٢٠٠٥ عاما مميزا بالنسبة للقطاع المصرفي في الكويت، حيث استطاعت بنوكنا المحلية أن تحقق نتائج مالية قياسية وحصلت على تصنيفات ائتمانية عالية من وكالات التصنيف العالمية.

وقد نتجت هذه الإنجازات عن التأثير المشترك لعدة عوامل إيجابية على المستويين الداخلي والخارجي، وخصوصا لجهة عوامل خارجية إيجابية بعينها مثل الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية التي أدت إلى زيادة النمو الاقتصادي وإلى طلب محلي وإقليمي أقوى على الخدمات المصرفية.

■ جهودنا الرقابية والتشريعية لمصلحة نظام مصرفي بمتانة وسلامة مالية وتنافسية أعلى

وعلى المستوى المحلي، واصل البنك المركزي تطوير دوره في الرقابة والإشراف على البنوك المحلية فضلا عن رسم وتطبيق السياسة النقدية.

ان جهودنا الرقابية والتشريعية تتواصل لصالح تحقيق نظام مصرفي بمتانة وسلامة مالية وتنافسية أعلى. وفي ما يخص سياستنا النقدية فقد تم رسم مسارها بمحاذاة خطوط الحذر والنشاط بما يضمن الاستقرار النقدي للبلاد.

وتباعا فإن لدينا ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأن نمو القطاع المصرفي في الكويت ثابت وانه سيستمر على الأقل، على المدين القصير والبعيد.

وعلى المستوى الإقليمي، يمكن القول إن الظروف الاقتصادية المواتية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي ككل، على الأرجح ستسود على المدى المتوسط وستستمر في جلب المنافع لمصارف دول مجلس التعاون.

تطور مستمر

أشار محافظ بنك الكويت المركزي إلى أن القطاع المصرفي الكويتي يسير في وجهة تطور مستمرة استطاع عبرها أن يعزز أداءه وقدرته التنافسية وقال ان الاهتمام الأساسي لا ينصب فقط على تمكين البنوك من تقديم أصناف ونوعية الخدمات المطلوبة لاستمرار النمو في السوق المحلية، بل وتجهيزها وتحضيرها للفرص الجديدة التي تبرز على المستويين الإقليمي والدولي وتؤثر إيجابا في السوق المحلية.

وأكد ان النظام المصرفي حاليا في دولة الكويت مغطى بنظام شامل وحيوي ومتعامل وموحد لبرامج تشريعية ورقابية تضمن فعاليته ومرونته وتمكنه من الاستفادة من التغييرات العالمية والمحلية أيضا والتطورات ذات الصلة بأنشطة المصارف. وعلى سبيل المثال وليس منذ وقت بعيد تمكن بنك محلي من التنافس بنجاح مع مجموعات مصرفية دولية لتمويل مشروع رئيسي متعدد الجنسيات في قطاع النفط في الكويت.

وقال: لاشك ان مثل تلك الإنجازات تزيد من التوقعات الإيجابية بشأن القطاع المصرفي الكويتي في ما يخص تقاسم المكاسب التي تجلبها الفرص الجديدة في الأسواق المحلية والدولية.

هل البنوك والمؤسسات المالية المحلية غير قادرة على تمويل توسعاتها؟

الشركات الكويتية تتوسع محلياً وعالمياً بتمويلات دولية ضخمة

■ ١٣ شركة محلية وقعت اتفاقات قروض وتسهيلات ائتمانية قيمتها ٨٨٤٠ مليون دولار خلال الـ٤ شهور الماضية منها ١١ اتفاقية لشركات مدرجة أو شركات تابعة لها بنسبة ٧٠٪ من إجمالي التسهيلات

تتجه الشركات المحلية وخصوصا الكبرى منها الى تنفيذ مشروعات توسعية ضخمة في الداخل والخارج ، ويبدوان الاموال التي جمعتها من برامج زيادات رؤوس الاموال التي نفذتها خلال الفترة الماضية لا تكفي لتمويل تلك المشروعات بل ان سوق التمويل المحلي يبدوايضا انه لم يعد قادرا على تمويل البرامج التوسعية لتلك الشركات التي تحول معظمها لشركات اقليمية كبرى تمارس نشاطا ضخما عبر الحدود.

ومما يؤكد ذلك ان عددا غير قليل من الشركات الكويتية وخصوصا المدرجة لجأ الى السوق العالمي للاقتراض عبر وسائل مختلفة وبترتيب من بنوك ومؤسسات مالية دولية.

ومن الواضح ان اتجاه الشركات المحلية للخارج جاء بعد قناعة بأن البنوك ومؤسسات التمويل المحلية لم تعد قادرة على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة لتلك الشركات خصوصا وان المبالغ تقدر بالمليارات.

وتكشف بيانات تقرير اعدته " الوطن " لاجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض التي حصلت عليها ١٣ شركة خلال الـ ٤ شهور الماضية انها تجاوزت ٨٨٤٠ مليون دولار منها ١١ اتفاقية لشركات مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية اوشركات تابعة لها.

ويكشف هذا الاتجاه عددا من الحقائق اهمها :

رغم فورة الفوائض النفطية وتكدس الودائع لدى المصارف المحلية والاقليمية الا ان تلك التسهيلات والقروض تمت عبر بنوك ومؤسسات مالية دولية وهوما ارجعه المحللون الى ان البنوك المحلية ورغم كفاءتها الا انها لازالت متواضعة من ناحية القدرات المالية القادرة على تلبية متطلبات التوسع للشركات المحلية التي باتت اكبر من قدرة تلك البنوك.

الشركات المحلية وخصوصا الكبرى منها تفضل اللجوء الى البنوك والمؤسسات المالية الدولية لترتيب مثل تلك الاتفاقيات والتسهيلات الائتمانية استنادا الى قدراتها المالية الضخمة وشبكة علاقاتها الواسعة وقدراتها التسويقية التي ترتكز على سمعتها ومصداقيتها المعروفة حول العالم.

عدد من طلبات الاقتراض التي تقدمت بها الشركات المحلية تمت تغطيتها بأعلى من المطلوب وهوما يؤكد الثقة المتزايدة في الشركات والمؤسسات المحلية خصوصا وان البنوك والمؤسسات المالية الدولية التي تشارك في اتفاقيات التمويل للشركات المحلية لديها قواعد صارمة للدخول في مثل تلك الاتفاقيات.

الاقبال الذي شهدته طلبات الاقتراض التي تقدمت بها الشركات المحلية يؤكد ان خططها وبرامجها التوسعية التي سيتم استخدام اموال القروض في تمويلها في تحمل فرص عالية للنجاح خصوصا وان من المعروف ان المشاركين العالميين في ترتيبات القروض يضعون نجاح المشروع الممول وسمعة الشركة المقترضة في مقدمة الشروط اللازمة للدخول.

وباستعراض سريع للاتفاقيات التي عقدتها الشركات المحلية خلال ال ٤ شهور الماضية يتضح ان ١٣ شركة وقعت اتفاقيات قروض وتسهيلات ائتمانية بقيمة ٨٨٤٠ مليون دولار.

واستحوزت الشركات المدرجة والشركات التابعة لها والبالغ عددها ١١ شركة من

■ الإقبال العالمي على إقراض الشركات المحلية يؤكد جدوى مشاريع وخطط التوسع التي تعتزم تمويلها.

■ مجموعة mtc تقدمت القائمة بـ ٤ مليارات دولار وبنسبة ٤٥٪ من الإجمالي تلتها ايكويت بـ ٢,٥ مليار وبنسبة ١١,٤٪ من الإجمالي.

اجمالي ١٣ شركة على حوالي ٧٠٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض التي تم الاتفاق عليها خلال الفترة.

وتقدمت مجموعة الاتصالات المتنقلة mtc الشركات المقترضة بقيمة ٤ مليارات دولار وبنسبة ٤٥,٢٪ من الاجمالي تلتها شركة ايكويت للبتروكيماويات بقيمة ٣,٥ مليارات دولار وبنسبة ٢٨,٣٪ ثم بنك برقان بقيمة مليار دولار وبنسبة ١١,٣٪ من الاجمالي.

اما على صعيد المنطقة فقد شهدت عمليات تمويل المشروعات ازدهارا لافتا وخصوصا في منطقة الخليج بفضل ارتفاع اسعار النفط وما تبعها من سيولة هائلة وايرادات حكومية ضخمة.

ومن المتوقع ان تزيد المشروعات الجديدة في العام الحالي بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضي. وقد أدى الدور المتنامي للقطاع الخاص في البنية التحتية لدول الخليج فضلا عن الزيادة السريعة في الخصخصة الى احداث نمو كبير في عدد المشروعات، فضلا عن ارتفاع مستوى السيولة الذي يصب في استثمارات البنية التحتية.

وتصدرت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا العالم بحجم تمويل المشروعات عام ٢٠٠٥ بنسبة بلغت ٦٧,٣٪ منالسوق العالمية أي ما يعادل ٩٤,٤مليار دولار بزيادة نسبتها ٨٣,٦٪ عن عام ٢٠٠٤، وفيما يلي انشطة الاقتراض التي قادتها الشركات المحلية خلال ال ٤ شهور الماضية :

مجموعة mtc

وقعت مجموعة الاتصالات المتنقلة mtc اتفاقية مع مجموعة ضخمة من البنوك العالمية ستمكنها من الحصول على خط ائتماني مدور بقيمة ٤ مليارات دولار لمدة خمس سنوات.

وتلك السيولة ستستخدم في تعزيز خطط الشركة التوسعية، وتعزيز استراتيجيتها في الدخول الى اسواق جديدة خلال المرحلة المقبلة.

ومشاركة هذا الحشد الكبير من البنوك العالمية، يؤكد على مكانة mtc، وجودة استثماراتها في قطاع الاتصالات الاخذة في النموبشكل مستمر كما يعكس ثقة كبيرة في البنوك المشاركة في المركز المالي الممتاز لـ .mtc وتتطلع الشركة لمواصلة التوسع والانتشار اكثر، رغم ما حققته الشركة من نجاحات، حيث ان التسهيلات ستستخدم في مواصلة التوسعات الدولية، لاسواق جديدة بمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا وتعد التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها mtc بانها الاكبر من نوعها في تاريخ القطاع الخاص الكويتي ومنطقة الشرق الاوسط، ومجموعة ام تي سي خلال الفترة الماضية اعتمدت في توسعاتها على سياسة اقتراض حكيمة لتمويل عملياتها التوسعية، مشيرة الى انها حرصت على ان تنوع في مصادر التمويل.

ومجموعة الاتصالات المتنقلة خطت خطوات كبيرة في تحقيق اهدافها التوسعية من خلال تبني استراتيجية ناجحة نقلتها من المحلية الى العالمية في فترة زمنية قياسية وبدأت تجني مجموعة ام تي سي توسعاتها الخارجية الناجحة في اسواق الشرق الاوسط والاسواق الافريقية، فقد حققت المجموعة ارباحا قياسية

وهوحدث فريد، يعكس بجلاء متانة الوضع الاقتصادي للشركة، وثقة المؤسسات المالية والمصرفية في قدرتها على تحقيق اهدافها والوفاء بالتزاماتها ومع تعاظم حجم التوسعات الخارجية، ظهرت حتمية الحاجة لتدبير التمويل المالي المطلوب للانتشار في الاسواق المستهدفة، وبالفعل استطاعت الشركة خلال عام ٢٠٠٥ ان تنهي بنجاح الاجراءات الخاصة بمضاعفة رأس المال، حيث بلغ اجمالي المبالغ المحصلة من تلك الزيادة حوالي ٦٦٧ مليون دينار، مما يعكس صلابة الوضع المالي للشركة، ورسوخ قاعدتها الرأسمالية، وثقة المساهمين في ادارتها.

غطاء مالي

وذكر مما لا شك فيه ان mtc لم يكن بمقدورها ان تحقق هذه الانطلاقة بدون توفير الغطاء المالي اللازم لهذه المشروعات، وبالتالي فقد جاءت العلاقة الوطيدة مع المؤسسات المالية والمصرفية كشراكة ناجحة اثمرت عن انجاز العديد من الصفقات الضخمة، كصفقة Celtel بقيمة ٢,٤ مليار دولار تم تمويلها من خلال جسر تمويلي مع ٤٩ بنكا محليا واقليميا وعالميا، وايضا صفقة موبي تل (mobitel) تم تمويلها بعقد مرابحة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، وصفقة V. Mobile Nigeria بقرض قدره

■ جميع التمويلات تمت بترتيب من بنوك عالمية باستثناء قرض البنك الوطني لشركة العاصمة العقارية التابعة لـ «المصالح».

٥, ١مليار دولار. فالمجموعة حققت ما كانت تصبواليه، بل وسبقت الجدول الزمني الذي حددته بثلاث سنوات لتحقق التوسعات التي كانت تشدها في ست سنوات لتختصرها في ثلاث سنوات فقط.

حصلت mtc على الخط الائتماني بأقل فوائد ممكنة، نظرا لادائها المالي الممتاز في اسواقها المنتشرة في الشرق الأوسط وافريقيا.

دار الاستثمار

وقعت دار الاستثمار مع بنك يونيكورن البحرين بالتعاون مع بنك ويست ال بي الالماني على صفقة لصكوك المشاركة الائتمانية بقيمة ١٥٠ مليون دولار لصالح الدار.

وهذه الصفقة هي اول صكوك يتم التوقيع عليها مع بنك عالمي اذ كان الاصدار الاول لدار الاستثمار مع بنك اقليمي في البحرين.

وتكلفة هذا الاصدار الجديد تعتبر افضل بكثير من اصدارها الاول. وتعتبر هذه الصكوك هي اول صكوك مشاركة من نوعها تسمح بحق خيار البيع للمستثمر وحق الشراء للمصدر ويسمح حق خيار البيع لكل حامل شهادة مستثمر بالخروج من الصفقة في السنة الثالثة بينما يسمح خيار الشراء للمصدر للصكوك بالمرونة نفسها في التاريخ نفسه. واشارت الشركة الى الاهمية الخاصة لامكان قيامها بتمويل نفسها باربعة مليارات دولار وذلك وفقا لقرارات البنك المركزي في الكويت وبما يتوافق مع مجموع حقوق المساهمين لدى الدار. واوضح ان مجموع ما تستطيع ان تقدمه كل البنوك الكويتية مجتمعة لاي جهة كانت لايتجاوز ملياري دولار وذلك وفق لوائح البنك المركزي الكويتي، حيث ان مجموع حقوق المساهمين لدى كل البنوك الكويتية لا يتعدى ١١ مليار دولار، بينما تنص القوانين على ان يقوم اي بنك باقراض اي جهة سواء كانت

■ القائمة شملت برقان والوطنية للاتصالات والخليج المتحد والأفكو ودار الاستثمار والكويتية للتمويل والحمراء العقارية وجلوبل

شخصا اوشركة مبلغا لا يزيد على١٥٪ من مجموع حقوق مساهمي هذا البنك.

ودار الاستثمار اتخذت خطوة مهمة توافر لها امكان الحصول على مبلغ قيمته مليارا دولار من اجل التوسع في مشروعاتها المستقبلية. والمصارف العالمية لا تفضل اقراض المؤسسات التي تضارب في الاسهم، وحيث ان دار الاستثمار تعتبر شركة بعيدة عن المضاربة فانه من الافضل بالنسبة لها الاتجاه الى السوق العالمي لتمويل نفسها وذلك للحصول على شروط افضل وباسعار اقل وعلى نحو يؤدي الى زيادة هامش الربحية بالنسبة لها.

وبنك ويست ال بي يشيد تيستا بصفته مديرا وحيدا لحساب الاصدار قد نجح في استقطاب ١٥ بنكا ومؤسسة للاشتراك في هذه الصفقة بما في ذلك عدد من المستثمرين في اوروبا واسيا. ومدة الاستحقاق هي خمسة اعوام وكذلك ان تتوافر المرونة المشار اليها بالنسبة لخيار البيع اوالشراء في غضون ثلاث سنوات.

الخليج المتحد

ويعتزم بنك الخليج المتحد، ومقره البحرين، بيع شريحة ثانية من اصدار سندات دولارية وينتظر اطلاق الاصدار الملحق بعد جولة ترويجية في اوروبا وآسيا. وتشمل الجولة سنغافورة وهونغ كونغ ولندن وفرانكفورت وميونخ وفيينا وجنيف وزيوريخ.

وتتولى ادارة العملية بنوك ايه. بي. ان أمروومورجان ستانلي ويو.بي.اس. وبنك الخليج المتحد مصنف "بي ايه ايه ٢" من قبل موديز انفستور سرفيس اي عند الحد الادنى لدرجة الاستثمار.

بنك برقان

اعلن بنك برقان عن ابرامه صفقة لطرح برنامج اوراق مالية وتجارية باليوروشهادات ايداع بقيمة مليار دولار بالمشاركة مع بنك باركليز كابيتال بصفته القائم بالترتيب وعدد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

وهذه الصفقة تأتي لتعزز موقع البنك وتسهم في تعزيز حضوره الجغرافي وتنويع مصادر امواله في سياق سعيه الى بناء قاعدة عملائه ليس فقط على الصعيد المحلي بل ايضا على المستوى العالمي. وما يتمتع به بنك برقان من سمعة طيبة في مجال الابتكار ومرونة في القطاع المالي وكذلك الالتزام الدولي القوي الذي يتمتع به شركاؤنا سيؤكد نجاح هذا الاصدار على المدى الطويل.

والبنك حقق خلال السنوات القليلة الماضية نموا مدروسا وملحوظا، وانه يواصل سعيه ليصبح من البنوك الرائدة في المنطقة. وبنك برقان يعمل على تحسين ادائه وارتقاء به عبر توسيع هيكل ايراداته وضمان جودة اصوله

■ المنطقة تشهد فورة مشروعات في قطاعات متعددة وتصدرت اهتمام البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

وتنويع مصادر امواله الى جانب تعزيز قاعدته الرأسمالية .

مجموعة الأوراق

وحصلت مجموعة الأوراق المالية على قرض دولي بقيمة ١٤٠ مليون دولار لتمويل خطة توسع وانتهت من ترتيب تسهيلات بنكية من مجموعة من البنوك العالمية.

ومدة هذه التسهيلات سنة واحدة، وبغرض تسديد بعض التسهيلات القصيرة المدى وتمويل التوسع في عملياتالشركة خلال هذا العام.

تونيزيانا الوطنية

وحصلت شركة 'تونيزيانا' للهاتف النقال في تونس التي تملك الشركة الوطنية للاتصالات٥٠٪ من رأسمالها على قرض بقيمة ٣٥٠ مليون يورو، من مجموعة مصرفية بقيادة 'سيتي بنك' وبنك 'اي. بي. سي'، وتضم تسعة بنوك تونسية. وهذه الاتفاقية الاقراضية قد تم توقيعها في تونس بين ممثلي البنوك الـ ١١ المعنية للمرة الاولى يتم منح مؤسسة في تونس قرضا جماعيا بهذا الحجم المالي الضخم وجزء من هذا القرض سيخصص لاستخلاص قرض سابق كانت قد تحصلت عليه 'تونيزيانا' سنة ٢٠٠٤ لتسديد مستحقات المرحلة الخاصة بانطلاق تشغيلها كأول مشغل خاص للهاتف النقال في تونس، بينما سيخصص الجزء الآخر لاقتناء تجهيزات لهذه المؤسسة من اجل تقوية شبكتها وتطوير خدماتها.

الكويتية للتمويل والاستثمار

وقعت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار على اتفاق تسهيلات ائتمائية في صورة قرض جماعي بقيمة ١٠٠ مليون دولار مع بنك ستاندرد شارترالبريطاني ونخبة من البنوك الاقليمية والعالمية لمدة ثلاث سنوات وبفائدة تزيد بواقع ١,٥٪عن سعر الفائدة المتبادلة على الاقراض في لندن (لايبور). وقد لاقى هذا القرض الجماعي اقبالا كبيرا من قبل المؤسسات، حيث استهدفت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار ان يكون حجم القرض هو٥٠ مليون دولار الا انها تلقت عروضا وصل الى ١١٠ ملايين دولار وبعد اعادة النظر في العروض المقدمة قررت الشركة قبول ١٠٠ مليون دولار فقط.

والاقبال الشديد من البنوك العالمية والاقليمية في اول تجربة من هذا النوع للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار انما يعكس قناعة هذه المؤسسات المالية وثقتها في الاقتصاد الكويتي بشكل عام بالاضافة الى الملاءة المالية للشركة بشكل خاص. وهذا القرض يستهدف تنويع مصادر التمويل بالاضافة الى مساهمة هذا القرض في تخفيض كلفة الاقتراض التي تمثل الشق الاكبر في مصروفات الشركة. الامر الذي سينعكس ايجابيا على صافي ارباح الشركة.

وهذا القرض الجماعي ساهمت فيه بالاضافة الى البنك البريطاني مجموعة من المؤسسات المالية العالمية وهي بنك قطر الوطني وبنك المشرق الاماراتي وبنك بومبيترا التجاري الماليزي والبنك التجاري القطري والبنك التجاري الدولي المصري كمديرين رئيسيين بالاضافة الى بنك مسقط الدولي فرع البحرين وبنك برودا الهندي وبنك الدوحة القطري والبنك الدولي الاردني فرع لندن وبنك لندزبنك الالماني وبنك الهند الدولي وفرع اوفشور الخاص بالشركة العربية للاستثمار وبنك الاتحاد الاماراتي كمديرين.

بيت الاستثمار العالمي

وقعت شركة بيت الاستثمار العالمي جلوبل على اتفاق تسهيلات ائتمانية مع بنك ويست ال بي الالماني، وتقوم التسهيلات على ترتيب قرض جماعي لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٧٥ مليون دولار بفائدة تزيد بواقع١٪ عن سعرالفائدة المتبادل على الاقراض في لندن - لايبور. وقد لاقى هذا القرض الجماعي اقبالا كبيرا من قبل المؤسسات المالية العالمية التي ساهمت فيه، حيث فاقت قيمة القرض المبلغ الاصلي، والذي كان ٥٠ مليون دولار ليصل الى ٧٥ مليون دولار.

والقرض الجماعي سيستخدم في تمويل استراتيجية الشركة التوسعية والمتزايدة نتيجة الثقة التي منحها عملاؤنا لنا على مدار السنين.

وهذا القرض الجماعي ساهمت فيه بالاضافة الى البنك الالماني مجموعة من المؤسسات المالية العالمية وهي بنك ابوظبي التجاري وبنك الهند والبحرين كمشارك في عملية الترتيب، وبنك مسقط وبنك الامارات الدولي وبنك بيرسيا الدولي وبنك تونس الدولي وبنك الاتحاد الوطني كمديرين رئيسيين، وبنك هوانان التجاري المحدود فرع لندن وبنك اتيجارياواوفا اوروبا، وبنك بي اي اي والاردن الدولي كمديرين.

والمدة القصيرة التي استغرقها تجميع القرض الجماعي ومبلغ ال ٢٥ مليون دولار الاضافية لقيمة القرض الاصلي التي تم تجميعها تعتبر مؤشرات جيدة للقوة الائتمانية والسمعة المميزة التي تتمتع بها غلوبل لدى المؤسسات المالية العالمية، التي هي جزء من هذا القرض.

العاصمة العقارية

ووقعت شركة العاصمة العقارية التابعة لشركة المصالح العقارية اتفاقية قرض بمبلغ ٧٠ مليون دينار مع بنك الكويت الوطني لتمويل انجاز مشروع العاصمة العقاري وكذلك الاتفاقيات الخاصة باسناد مهام الاشراف على انشاء المشروع وادارته لاحقا الى شركة الصالحية العقارية.

وكان قد تم توقيع اتفاقية مع بنك الكويت الوطني كمتعهد لتغطية الاصدار

فاقت مشاركة الاتحاد الأوروبي بكثير

الاستثمارات الخليجية تتضاعف في تونس

تثير تونس الشريك التقليدي للاتحاد الاوروبي اهتماما لا سابق له لدى المستثمرين الخليجيين الذين تضاعفت استثماراتهم في السنوات الاخيرة في قطاعات الخدمات والسياحة والمصارف في تونس.

وقالت الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمارات ان حجم رؤوس الاموال الخليجية التي تدفقت على تونس تجاوز مائتي دينار تونسي (١٢٠ مليون يورو) في ٢٠٠٥ مقابل ٩٧ مليون دينار (٥٨,٢ مليون يورو) في ٢٠٠١، بزيادة نسبها ٥٣٪.

كما فاقت المشاركة العربية في الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الخدمات وبشكل كبير العام الماضي مشاركة الاتحاد الاوروبي وبلغت ١٤٤ مليون دينار (٨٦,٤ مليون يورو)، مقابل ٨٧,٥ مليون دينار (٥٢,٥ مليون يورو) للاستثمارات الاوروبية.

والاتحاد الاوروبي هو الشريك الاقتصادي والمالي الرئيسي لتونس وينص اتفاق الشراكة بينهما على اقامة منطقة تبادل حر في ٢٠٠٨ .

ويشكل اجمالي رؤوس الاموال العربية خلال العام الحالي اكثر من ٢٠٪ من مجمل الاستثمارات في اصغر دول المغرب العربي.

وقالت منجية الخميري المديرة العامة للوكالةالتونسية للنهوض بالاستثمارات ان 'دول الخليج تملك الكثير من رؤوس الاموال التي تريد استثمارها وقد بدأت المجموعات الكبرى تهتم بتونس للاستثمار في قطاعات واعدة مثل الاتصالات والخدمات المالية والسياحة'.

ويستقطب قطاع الخدمات باستثمارات بقيمة ١٤٤ مليون دينار (الدينار يساوي ٠,٦ يورو) معظم الاستثمارات الخليجية (٧٠٪) امام الصناعة (٤٥ مليون دينار) والسياحة (سبعة ملايين دينار) والطاقة (أربعة ملايين دينار).

واشارت الخميري بشكل خاص الى مشاركة المستثمرين الخليجيين المهمة هذه السنة في عملية تخصيص شركة الاتصالات الوطنية 'تونس للاتصالات'.

وكانت شركة 'تيكوم - ديغ' التابعة لشركة دبي القابضة فازت باكبر عملية تخصيص في تونس بعرض بلغ ٣,٠٥ مليارات دينار (١,٨٣ مليار يورو) هو اكبر بكثير من عرض منافسها في الجولة الاخيرة شركة 'فيفا ندي يونيفرسال' الفرنسية.

كما اعلنت شركة 'ام بي اي انترناشيونال هولدينغ' الكويتية احداث صندوق للاستثمارات السياحية برأسمال بلغت ٦٥ مليون دينارلتجديد وحدات فندقية بهدف اعادة تشغيلها.

وفي ٢٠٠٥، بلغ عدد الشركات ذات الرساميل السعودية العاملة في قطاع السياحة ١٨ شركة.

وفي القطاع المالي ايضا سجل ارتفاع في عدد مصارف الاستثمار العربية، وقد افتتح عدد منها فروعا جديدة مثل البنك التونسي السعودي للتمويل والبنك التونسي القطري.

وتأكيدا لتزايد هذا الاهتمام بالاستثمار في تونس تبدأ شركة 'طيران الامارات' في اكتوبر تسيير خمس رحلات اسبوعية منتظمة تربط دبي بتونس مرورا بالعاصمة الليبية.

ويهدف هذا الربط التي تلبية تزايد المبادلات الاقتصادية والتجارية بين تونس والامارات بعد توقيع اتفاق تعاون في بداية ٢٠٠٦.

أعلنت عن تأسيس شركة جديدة تتولى أنشطتها في هولندا وبلجيكا

«الملاحة العربية» تبدأ تشغيل خدمة جديدة تربط أسواق جنوب شرق آسيا بسواحل أمريكا

أعلنت شركة الملاحة العربية المتحدة بالتعاون مع ٤ شركات ملاحية اخرى عن بدء تشغيل خدمة جديدة تسمى (SINA) تربط بين اثنين من اسرع اسواق الصادرات نموا وهي اسواق جنوب شرق آسيا، الهند، وسيريلانكا مع اسواق البحر المتوسط والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية.

وذكر بيان صادر عن الشركة ان خدمة (SINA) الجديدة ستقوم بتغطية الموانئ التالية: سنغافورة، كولومبو، نافا شيفا، ماندرا، بورسعيد، نيويورك، نورفولك، سافانا، بورسعيد، جدة، سنغافورة، ان الوقت الذي تستغرقه الرحلة من ميناء نافا شيفا بشبه القارة الهندية الى ميناء نيويورك بالساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مدة ١٨ يوما وهو ما يعد زمنا قياسيا لهذه الرحلة.

وأضاف البيان ان تشغيل الخدمة الجديدة سيبدأ في نهاية شهر نوفمبر المقبل من خلال ثماني سفن يقدمها الشركاء الأربعة بمعدل سفينتين لكل شريك

ارتفاع عدد الشركات الاستثمارية الإسلامية ٤ أضعاف نظيراتها التقليدية خلال ٥ سنوات ونصف

الشركات الإسلامية ستواصل نموها العددي متفوقة على «التقليدية» خلال العام الجاري

■ **أصولها شهدت نمواً بنسبة ٤٥٦,٥٪ مقابل ١٢٧,٢٪ لـ «التقليدية»**

حققت شركات الاستثمار الاسلامية الكويتية نموا كبيرا خلال الفترة من العام ٢٠٠١ حتى منتصف العام الحالي حيث ارتفع عددها بنسبة تعادل اربعة اضعاف الشركات التقليدية بينما شهدت اصولها نموا غير مسبوق بلغت نسبته ٤٥٦,٥ في المئة مقابل ١٢٧,٢ للتقليدية .

وحسب نشرة بنك الكويت المركزي نصف السنوية والتى اعتمدت عليها وكالة الانباء الكويتية (كونا) في تحليل اصول واستثمارات الشركات المالية والاستثمارية فان عدد هذه الشركات التى تمارس انشطتها وفق احكام الشريعة الاسلامية نما خلال الفترة من عام ٢٠٠١ الى منتصف العام الحالي من ١١ شركة الى ٢٨ شركة .

وحققت الشركات الاسلامية اكبر قفزاتها العددية في عام ٢٠٠٥ حيث ارتفع عددها من ١٤ الى ٢٣ شركة في حين لم يشهد عام ٢٠٠٣ الا انشاء شركتين فقط وشركة واحدة في عام ٢٠٠٤ .

في المقابل فان عدد الشركات التقليدية ارتفع من ٢٦ شركة الى ٣٧ شركة وبحسابات النسب المئوية فان نسبة نمو الشركات الاسلامية بلغت

تتجاوز ٥٠ مليار دولار والشركات الإماراتية تتصدر القائمة

سباق بين الشركات العقارية على ضخ الاستثمارات الخليجية في شمال أفريقيا

يتسابق مطورو العقار في منطقة الخليج هذه الأيام على الاستثمار في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا، التي باتت مقصداً مهماً لشركات وصناديق استثمارية خليجية كثيرة، اذ يعتبرونها منطقة قابلة للنمو في مختلف القطاعات، وتقدم عائدات استثمارية مغرية على المديين المتوسط والطويل.

وأوضح خبراء خليجيون في مجال العقار اجتمعوا في دبي للمشاركة في مؤتمر الاستثمار العقاري في الشرق الأوسط والعالم، أن الطفرة النفطية التي «أنتجت فائضاً مالياً كبيراً على دول الخليج جعلتها تبحث عن فرص استثمارية تضمن مستقبل الاجيال المقبلة، في وقت لا تزال تجتاح المنطقة حال من النفور من الاستثمار في الاسواق الامريكية والاوروبية، عقب احداث سبتمبر في الولايات المتحدة وما تلاها من ضغوط على الاستثمارات العربية».

وبحسب «الحياة» اللندنية فانه وفي خضم هذه الاجواء، تنبهت حكومات وشركات خليجية كثيرة الى أراض وفرص استثمارية بكر في الشمال العربي الافريقي تحمل فرصاً استثمارية واعدة، ما أدى مع عوامل داخلية في تلك البلدان الى تسريع وتيرة الاستثمارات الخليجية. وعليه تسابقت شركات خليجية من السعودية والامارات والبحرين وقطر خلال الأشهر الماضية، الى الاعلان عن مشاريع ضخمة في المغرب ومصر وغيرها.

وقدر تقرير حديث لشركة «مزايا القابضة» حجم الاستثمارات الخليجية في منطقة شمال افريقيا بما يزيد على ٥٠ مليار دولار، في مقدمها الاستثمارات الاماراتية. اذ أعلنت شركة «دبي القابضة» و«اعمار» عن مشاريع ضخمة في الشمال الافريقي تتجاوز قيمتها ٤٠ مليارددولار، اضافة الى مشروع أطلقته شركة «تعمير» في ليبيا، وهو عبارة عن مدينة متكاملة تضم مناطق سكنية، وأحياء تجارية ومراكز للأعمال والنشاطات الاقتصادية ومرافق سياحية وكل المرافق الخدمية من مدارس وجامعات ومستشفيات وحدائق وملاعب.

وتزايدت الاستثمارات الاماراتية في المغرب، اذ بلغ حجم استثمار «دبي القابضة» حوالى ١٢ مليار دولار، في حين وصل حجم شركة «اعمار» الى ٥,٢ مليارددولار، فضلاً عن استثمارات أخرى لمجموعة من المؤسسات الاماراتية منها «صندوق أبو ظبي للتنمية» الذي يصل حجم استثماراته الى ٣٠٠ مليون دولار.

وتستثمر عشرات الشركات العقارية والسياحية الخليجية والدولية في مشاريع مغربية تزيد تكلفتها الاجمالية على ٢٠ مليارددولار، لمضاعفة القدرة الاستيعابية للفنادق المغربية لاستقبال عشرة ملايين سائح، عبر تسريع وتيرة البنى التحتية التي تشمل، الى جانب المباني والعقار، مشاريع المطارات والموانئ والطرق السريعة وشبكة السكة الحديد ومترو الأنفاق وقطاع الاتصالات والمواصلات وغيرها.

وأعلن رئيس قسم التطوير العقاري في الغرفة التجارية السعودية عبدالمنعم رياض ان تركيز المستثمرين الخليجيين على الشمال الافريقي «ينبع من منطلق قومي اسلامي في وقت بدأت الشركات العربية تصر على الاستثمار في المنطقة».

وأطلق «بيت التمويل الخليجي» مشروعين في مراكش وطنجة، بتكلفة تقارب ١,٤ مليار دولار، تحت اسم «بوابة المغرب»، ويشملان مجمعات سياحية وعقارية وترفيهية وتجارية.

كما استثمرت شركة «الديار»

وتتراوح السعة التحميلية للسفينة ما بين ٣٥٠٠ الى ٤٠٠٠ حاوية نمطية، وهذه الخدمة ذات تردد اسبوعي تعمل على توفير عمليات نقل ذات كفاءة ما بين جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية الى أسواق الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، كما ان التردد على ميناء بورسعيد خلال رحلات تلك الخدمة سوف يتيح فترات زمنية مناسبة من الموانئ المصرية واليها وكذلك أسواق شرق المتوسط.

من جانب آخر أعلنت الشركة عن تأسيس شركة مع وكيلها الحالي بألمانيا مجموعة Karl Geuther تحت اسم شركة وكالات الملاحة العربية المتحدة (شمال غرب اوروبا) وسوف تتولى هذه الشركة كافة اعمال الوكالة الملاحية ليس فقط في ألمانيا ولكن أيضا في بلجيكا وهولندا اعتبارا من بداية شهر يناير ٢٠٠٧. وقد رحب كيني سورنسين الرئيس التنفيذي والمدير العام للشركة بهذا التطوير حيث افاد «لقد عملنا مع اصدقائنا في مجموعة Geuther Karl للوصول الى هذا الانجاز منذ فترة ليست بالقليلة» وأضاف كذلك «اننا في شركة الملاحة العربية المتحدة سعداء لتحقيق هدفنا والمتمثل في توفير قاعدة قوية نقوم من خلالها بتحقيق توسعاتنا المستقبلية في ألمانيا وبلجيكا وهولندا». وتمتلك شركة الملاحة العربية المتحدة النسبة الكبرى من رأسمال الشركة الجديدة وستستمر المكاتب الحالية في الدول الثلاث في تقديم مجموعة الخدمات المتكاملة لشركة الملاحة العربية المتحدة في اوروبا وستظل ارقام الهواتف دون تغير.

نحو ١٥٤٫٥ في المئة والتقليدية ٤٢٫٣ في المئة . ويبدو من المؤشرات التى احتوتها النشرة ان الشركات الاسلامية ستواصل خلال العام الحالي نموها العددي متفوقة على مثيلاتها التقليدية حيث تم خلال النصف الاول من العام الحالي انشاء ٥ شركات اسلامية مقابل ٣ تقليدية.

ومن حيث الاصول فان شركات الاستثمار الاسلامية والخاضعة لاحكام البنك المركزي قفزت باصولها قفزات كبيرة حيث ارتفعت خلال فترة التحليل من ٦٥٥ مليار دينار الى نحو ٣٫٧ مليار دينار اي بنسبة نمو ٤٥٦٫٥ في المئة .

وكانت القفزة الاكبر في نمو اصول الشركات الاسلامية خلال عام ٢٠٠٥ والتى ارتفعت مرة واحدة من حوالي ١٫٤ مليار دينار الى ٢٫٧ مليار دينار اي بنسبة نمو تجاوزت ١٫٣ مليار دينار.

الشركات التقليدية

أما اصول الشركات التقليدية فقد ارتفعت خلال نفس الفترة من ٢٠٠١ الى النصف الأول من العام الحالي من ٣,٣ مليارات دينار إلى ٧,٥ مليارات دينار وبنسبة نمو لم تتجاوز ١٢٧,٢٪.

■ نمو أصول الشركات الاستثمارية الإسلامية بواقع مليار دينار خلال النصف الأول

وكما بدا عددياً أن شركات الاستثمار الإسلامة ستواصل تفوقها في النمو العددي في عام ٢٠٠٦ فانها كذلك ايضا من حيث الاصول حيث بلغ حجم نمو اصولها خلال النصف الأول من العام الحالي نحو مليار دينار بينما لم يتجاوز حجم نمو الاصول التقليدية ٥٧٥ مليون دينار أي أن نسبة نمو الاصول الإسلامية كان تقريباً الضعف.

من ناحية أخرى فان توزيع اصول الشركات الإسلامية حتى نهاية يونيو الماضي انقسم ما بين استثمارات مالية بحوالي ١,٢ مليار دينار وعمليات تمويل المستهلكين في السوق المحلي بحوالي ٥٤٢ مليون دينار والتعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ٤١٦ مليون دينار إلى جانب استثمارات غير مالية بحوالي ٣١٧ مليون دينار بالاضافة إلى الاصول الأخرى.

اما شركات الاستثمار التقليدية فان أصولها توزعت ما بين استثمارات محلية بحوالي ٢,٢ مليار دينار منها نحو ملياري دينار استثمارات مالية والباقي غير مالية إلى جانب التسهيلات الممنوحة للمستهلكين بقيمة مليار دينار والأصول الأجنبية التي بلغت حوالي ٣,٣ مليارات دينار إلى جانب أصول أخرى .

للاستثمار العقاري والسياحي القطرية في مشروع سياحي في منطقة هوارة في الشمال المغربي، وبلغت كلفة المشروع في المرحلة الأولى ١٧٠ مليون دولار.

وفي مصر اعلنت شركة «اعمار» العقارية الاماراتية عن فوزها في منافسة لشراء شريط طوله سبعة كيلومترات لمشروع منتجع سياحي على ساحل البحر المتوسط، بعدما تقدمت بعرض قيمته مليارجنيه (١٧٥ مليون دولار).

وكشف رئيس مجلس ادارة شركة «الارجوان» العقارية الخليجية خالد خضير المشعان ان شركته «تنوي اطلاق مشاريع عقارية في مصر قريباً». وتوقعت اوساط استثمارية ان تتضاعف الاستثمارات السعودية المباشرة في مصر الى ١٠ مليارات ريال خلال سنوات قليلة، خصوصاً مع تفعيل اتفاق التيسير بين مصر والسعودية الذي دخل حيز التنفيذ مطلع ٢٠٠٥، وانشاء شركة استثمار مصرية سعودية قابضة.

وأفاد تقرير شركة «مزايا» ان مصر شهدت زيادة في أسعار العقارات وحجم المبيعات في هذا القطاع، نتيجة الاصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة وازالة القيود امام تملك الأجانب للعقارات في مصر.

ووقع قبل ايام على عقد تأسيس شركة قابضة اماراتية مصرية بحرينية برأس مال يبلغ ملياردولار، للاستثمار المشترك في مجال البنية التحتية في مجالات النقل المختلفة باستثمارات مقدرة بـ ٣٠ ملياردولار.

اتحاد الغرف الخليجية: الاستثمارات الكويتية من الأكثر انتشاراً في مختلف دول العالم

قال رئيس اتحاد غرف التجارية والصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي صلاح الشامسي ان الكويت تعد من كبرى الدول الخليجية استثمارا فى مختلف مناطق العالم. ودعا الشامسي الى العمل على توطيد العلاقات الاقتصادية مع الكويت لجذب وتوظيف الاستثمارات الكويتية لتعمل في المنطقة الخليجية مما سيكون له الاثر البالغ في تنمية المنطقة.

وقال ان اتحاد غرف التجارة الخليجية يحاول عقد شراكات بين مستثمري الدول الخليجية وايضاح فرص الاستثمار المتاحة لديها وتذليل العقبات امام المستثمر للعمل في جميع دول مجلس التعاون اضافة الى جذب الاستثمار الاجنبى للاستفادة من حجم التكنولوجيا التى سيجلبها للمنطقة. واضاف انه على دول المجلس توظيف الفوائض المالية واستغلالها بالشكل المناسب لرفع المستوى المحلى للدول الخليجية في الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين بنى تحتية متطورة وقوية لزيادة حجم المشروعات المستقبلية.

وذكر انه على دول مجلس التعاون البدء فى تقوية العلاقات الاقتصادية لتكوين كيان خليجى موحد يستطيع المنافسة والاستمرار فى عصر التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الاوروبي. واوضح ان العمل ككيان موحد سيجذب رؤوس الاموال الخليجية المهاجرة لاسيما انه لدينا فرصة جيدة بعد احداث ١١ سبتمبر لعودة معظم المستثمرين العرب الى مناطقهم التي تشهد حاليا حركة ازدهار وتوافر الفرص الاستثمارية.

وبين ان دول مجلس التعاون الخليجي لديها خريطة استثمارية تساعد المستثمر على معرفة الاماكن والمجالات المتاحة وحجم التسهيلات والمساعدات التي تقدمها او التي يمكن ان يحصل عليها. وقال الشامسي انه على الرغم من الازمات السياسية التى تحيط بالمنطقة الخليجية الا ان الوضع يوفر المزيد من الامان ويجعل المنطقة جاذبة للاستثمار. واكد ان حجم المصانع والمناطق الصناعية التي اقامتها دول المنطقة لاتمثل نقطة في حجم الاقتصاد العالمي رغم تشابة فرص الاستثمار بدول مجلس التعاون، مضيفا انه على دول المجلس التوسع بالصناعات ذات الميزة التنافسية التي تتمتع بها مثل البتروكمياويات. واوضح ان الطفرة العقارية في الخليج وفرص الاستثمار العقاري تتضاعف نتيجة ارتفاع الطلب عليها وانها ستستمر لفترة ثم تعود الى حالتها الطبيعية محذرا في الوقت نفسه من الاندفاع واقتصاره على الاستثمار العقاري. ودعا دول الخليج الى الاستثمار الصناعي لاهميته نظرا لدخول دول العالم في اتفاقيات التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية مما يتطلب منتجات ذات الهوية الخليجية التي تستطيع المنافسة والاستمرار امام المنتج الاجنبي. ومن المقرر ان يقوم وفد غرف وتجارة دول مجلس التعاون برئاسة الشامسي بزيارة الكويت فى الـ ١٧ من الشهر المقبل بهدف عقد الاجتماعات واللقاءات وتبادل وجهات النظر مع الفعاليات الاقتصادية الكويتية حول فرص الاستثمار

محتوياتها الهائلة مفهومة جيداً لدى المستثمرين في العالم الإسلامي

شركات النفط الخليجية تدفع اصدارات الصكوك إلى الأمام

■ الخطط التوسعية الضخمة تشجع السعي وراء مصادر جديدة للتمويل.. والإسلامي» أرخص نسبياً

■ توقعات بوصول إصدارات الصكوك إلى ١٠٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات

قد تصبح فورة انفاق متوقعة من شركات الطاقة في دول الخليج العربية هي ما تحتاجه صناعة التمويل الاسلامي لدفع سوقها المتخصصة للسندات الى التيار المالي العالمي.

وتسعى الحكومات العربية في أكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم الى تشجيع التمويل الاسلامي الذي ينمو بسرعة مع بقاء المزيد من ايرادات النفط في المنطقة في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفي ما يلي عددا متزايدا من المنتجات المناسبة حسا قويا بالهوية بين المسلمين.

وتعد شركات النفط العملاقة المملوكة للحكومات وهي أحجار الزاوية لاقتصادات المنطقة المزدهرة، في مقدمة المرشحين لاصدار صكوك وسط توسع قوي للاستفادة من أسعار النفط المرتفعة.

وتختلف الصكوك عن السندات التقليدية في عدم صرفها فائدة وهو ما يحرمه الاسلام. وعادة ما تغطيها أصول ملموسة يمكن اعادة تأجيرها الى المقترض لتجنب دفع فائدة.

ولطالما أحجمت شركات النفط والغاز في الخليج عن اصدار صكوك لانها لم تكن في حاجة كبيرة الى التمويل ولسهولة الاقتراض في الاسواق العالمية.

لكن حجم خططها التوسعية يشجعها على السعي وراء مصادر جديدة للتمويل. وتعتزم أرامكو السعودية وحدها انفاق ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار في السنوات القليلة المقبلة.

وقال وزير الاقتصاد القطري ان بلاده تدرس اللجوء الى سوق السندات الاسلامية لتمويل ما يصل الى ٦٠ مليار دولار من مشروعات الطاقة بحلول عام ٢٠١٠، وتقول الكويت انها تحتاج الى استثمار ٦٤ مليار دولار على الاقل في السنوات المقبلة لتطوير صناعة الطاقة وتعزيز طاقة انتاج النفط.

واقع الحال

وقال المحلل من موديز انفستور سرفيس ان منتجي الخليج يمكنهم الاقتراض بأسعار رخيصة جدا في الاسواق العالمية.

لكنه لفت الى أن الحجم الضخم للمشروعات المعلنة سيكون أكثر من أن تستوعبه البنوك الدولية والاقليمية ومن ثم سيكون عليها استغلال أسواق رأس المال الاوسع في مرحلة ما.

وتعني السيولة الفائضة وزيادة الطلب في الخليج على استثمارات متوافقة مع الشريعة الاسلامية أن الصكوك قد تصبح طريقة رخيصة نسبيا لتمويل الشركات.

وفي يناير تلقت مؤسسة موانئ دبي طلبات اكتتاب بقيمة ١١,٤ مليار دولار على صكوك قابلة للتحويل بقيمة ٣,٥ مليارات دولار في أكبر اصدار من الصكوك الاسلامية على الاطلاق.

وتمت تغطية أول اصدار صكوك في السعودية وهو طرح بقيمة ٨٠٠ مليون دولار من الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) بزيادة كبيرة قبل اغلاقه في يوليو.

ويتوقع مركز دبي المالي العالمي الذي يطور نظاما من صناع السوق لتشجيع تداول الصكوك أن تقفز قيمة الاصدارات الى ١٠٠ مليار دولار في غضون خمس سنوات من ١٣ مليار

دولار حاليا. وقال المركز ان معظم النمو سيقوده مصدرو النفط في الخليج.

وتناسب شركات النفط الصكوك جيدا بمعداتها الثقيلة مثل المصانع وصهاريج التخزين وجميعها مفهومة جيدا للمستثمرين في العالم الاسلامي.

وقال يوسف طلال دي لورنزو الباحث الاسلامي المقيم في الولايات المتحدة 'بعض الاهتمام بالصكوك يرجع الى طبيعة نشاط النفط والغاز... لكونه مرتفع رأس المال والاصول... سبب آخر للاهتمام... هو أن المستثمرين الاسلاميين ببساطة يشعرون بارتياح مع هذا النشاط'.

موقع ماليزيا

ويتركز اصدار الصكوك بين شركات النفط والغاز بشكل كبير في ماليزيا حيث تصدر شركات مثل شل ماليزيا وبتروناس الحكومية سندات بمليارات الرنجيت.

لكن الاصدارات بين الشركات الخليجية بل والغربية في ازدياد ومن المرجح أن تنمو في الخليج مع تشجيع الحكومات اصدار الصكوك من الشركات المملوكة للدولة.

ومولت أرامكو السعودية مشروع مصفاة ومجمع بتروكيماويات في مدينة رابغ على البحر الاحمر عن طريق تسهيل اسلامي بقيمة ٦٠٠ مليون دولار هذا العام وأدرجت آبار للاستثمار البترولي الاماراتية صكوكا بقيمة ٤٦٠ مليون دولار في سوق دبي المالي العالمي في يونيو. واخيرا أصبحت ايست كامرون بارتنرز وهي مجموعة نفطية في تكساس أول شركة أميركية تصدر صكوكا.

وقال دي لورنزو 'أتوقع مستقبلا مستقرا للتمويل الاسلامي مع قطاع الطاقة... ما نراه الان مع الصكوك هو البداية فقط'.

فائض الحسابات الجارية سيبل ٣٠ في المئة من ناتجها في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

دول الخليج العربية ستستثمر في الخارج ٤٥٠ مليار دولار من فوائضها النفطية

اشارت دراسة نشرها معهد التمويل الدولي الثلاثاء الى ان دول مجلس التعاون الخليجي الست ستحقق بفضل عائداتها النفطية فائضا في ميزان الحسابات الجارية يعادل ٣٠ في المئة من اجمالي ناتجها الداخلي في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وستستثمر قرابة ٤٥٠ مليار دولار في الخارج.

وبحسب دراسة المعهد الاميركي الذي يضم ٣٥٥ مصرفا ومؤسسة مالية دولية بين اعضائه، فان الدول الخليجية الست (السعودية والكويت والبحرين والامارات وقطر وسلطنة عمان) انضوت منذ ٢٥ عاما في مجلس التعاون الخليجي الذي فاق دخل الفرد فيه ١٧ الف دولار اثناء السنوات الخمس الماضية.

وقال رئيس المعهد تشارلز دالارا «ان الاحصاءات حول حسابات الرساميل تبقى غامضة، لكننا نكتشف بالاستناد الى فوائض الحسابات الجارية ان دول مجلس التعاون الخليجي جمعت في ٢٠٠٥ اسهما اجنبية بقيمة ١٦٧ مليار دولار ما جعل القيمة الاجمالية بالنسبة الى الدول الست تفوق ٤٠٠ مليار دولار».

واضاف «نتوقع وبناء على القاعدة نفسها ان ترتفع قيمة الاستثمارات من مجلس التعاون الخليجي الى ما لا يقل عن ٤٥٠ مليار دولار في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧». وقالت دراسة معهد التمويل الدولي التي تراهن على استمرار السعر المرتفع لبرميل النفط الخام (عند ٧٠ دولارا في ٢٠٠٧)، ان صادرات مجلس التعاون الخليجي ستصل الى ٥٤٤ مليار دولار العام المقبل «اي اكثر من اجمالي صادرات البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعة».

واضاف المعهد ان معظم الفوائض في مجلس التعاون الخليجي سوف تستخدم في زيادة حيازاتهم الكبيرة بالفعل من الموجودات الاجنبية الخاصة والحكومية.

ويلقى حجم حيازات المنطقة من الموجودات الخارجية اهتماما متزايدا بالنظر الى ازدياد الاختلالات التجارية العالمية وعجوز الميزانية وموازين التجارة في الولايات المتحدة والفوائض في الاقتصاديات الصاعدة في اسيا والدول المنتجة للنفط.

وقال المعهد ان الارباح النفطية الكبيرة في المنطقة تستخدم في تمويل تشكيلة متنوعة من المشروعات الضخمة في شتى انحاء المنطقة. وكانت هناك مشروعات تقدر قيمتها بنحو تريليون دولار اما مخططة او قيد الانشاء في مجلس التعاون الخليجي بحلول ابريل عام ٢٠٠٦ صعودا من ٢٧٧ مليار دولار قبل ذلك بثمانية عشر شهرا فحسب. واكثر من نصف هذه المشروعات في قطاع البناء يتبعه النفط والغاز الطبيعي ثم البتروكيماويات والطاقة والماء.

بنظام الإجارة لمدة ١٢ عاماً

«بيتك - ماليزيا» يمول شراء ٦ طائرات «إيرباص» لشركة طيران آسيا بقيمة ٢٣٠ مليون دولار

■ يونس: خبرة «بيتك» في تأجير الطائرات تكفل أسس شراكة قوية ومستمرة

أعلن بيت التمويل الكويتي- ماليزيا عن قيادته عملية ترتيب تمويل ست طائرات من طراز آير باص .A320-200 لصالح شركة طيران آسيا بيرهاد بقيمة ٢٣٠ مليون دولار أمريكي بنظام الإجارة المنتهية بالتملك لمدة ١٢ عاما ، تأكيدا لجهوده في تطوير منتجات مقبولة عالميا ومتفقة مع أحكام الشريعة والمتطلبات الصادرة عن كل من المجلس الوطني الماليزي للشريعة وهيئة الرقابة الشرعية ببيت التمويل الكويتي-بيتك- بالكويت، وتقديمها في ماليزيا.

ويدخل بيت التمويل الكويتي - ماليزيا-وهو شركة تابعة مملوكة بالكامل لبيتك وأول مصرف إسلامي أجنبي في ماليزيا، بهذه الصفقة في تفاهم هو الأول من نوعه لتقديم حلول خزانة لتسهيلات تمويل طائرات، إذ يعتبر عقد تبادل العملات المعزز بسندات إذنية الذي ابتكره وطوره من المنتجات التي طال انتظارها في السوق الماليزي، وهو منتج يوفر آلية للتحوط وحماية العملاء من التقلبات في أسعار الصرف ، وباستخدام مفهوم "الوعد" يدخل البنك في عقد لتبادل العملات للتسليم في تاريخ معين في المستقبل بناء على ما يحدده العميل. وخلال حفل التوقيع الذي شهده النائب الثاني لوزير المالية سعادة الدكتورأوانج آدك حسين قال سلمان يونس العضو المنتدب لبيتك -ماليزيا- إن منتج حلول الخزانة العالمية سيمكن طيران آسيا من الحد من تعرضها لمخاطر صرف العملات والتحوط في

الرقم يتجاوز إجمالي الدين العام للملكة

توقعات بتحقيق السعودية فائضاً يصل إلى ٧٠٠ مليار ريال في ميزانيتها المقبلة

توقعت الأوساط المالية والاقتصادية أن تحقق الميزانية السعودية المقبلة فائضاً مالياً قد يصل إلى أكثر من ٧٠٠ مليار ريال وهو رقم يتجاوز كل اجمالي الدين العام في أقصى مراحله وهو الدين الذي تم خفضه هذا العام الى النصف مما يمكن الدولة من التخلص منه تماماً مع الميزانية الجديدة القادمة وانفاق ما يزيد عن ٤٠٠ مليار ريال للصرف على المشاريع والاستثمارات بالاضافة لما يتم صرفه من خلال الميزانية السنوية، وهو ما يؤكد على الوضع الجيد والمتين للاقتصاد الذي يتجه بقوة نحو التنوع الاقتصادي.

وأشارت دراسة اقتصادية صدرت أخيراً عن دار الدراسات الاقتصادية بالرياض إلى أن التنوع الاقتصادي السعودي بات اليوم واضحاً في المشاريع العملاقة التي يأتي في مقدمتها الطاقة والبتروكيماويات وتحليله المياه فضلاً عن البيئة التحتية التي حازت على حصة كبيرة من ميزانية العام الحالي التي تميزت

التزاماتها المتعلقة بعمليات الإجارة.

واضاف :هذه الشراكة التى نضع أسسها اليوم تقوم على قواعد راسخة وخبرات متراكمة لدى الجانبين ، فبيتك لديه الخبرة في سوق الطائرات وبالتالي يستطيع استيفاء متطلبات شركة طيران آسيا ولديه إلمام تام بمخاطر صناعة الطيران وأسواقها، حيث يملك صندوق (مالك)لإجارة الطائرات، وكذلك لدينا ذراع للطيران في نطاق مجموعة بيتك في الكويت هي شركة تأجير وتمويل الطيران (آلافكو)، حيث تقوم بشراء عدد من الطائرات وتأجيرها لشركات الطيران".

واستطرد قائلا: "ظلت طيران آسيا تمثل دافعا قويا لدينا لتطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة لتمويل شراء طائراتها. وقبل ذلك لم يكن متاحا للشركات الحصول على تلك الأدوات الإسلامية، وتعتز طيران آسيا بمكانتها الرائدة في هذا المجال المبتكر".

من جانبه قال قمر الدين ميرانون، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة بطيران آسيا: "تتضمن صناعة الطيران جهات عالمية رئيسية، تشمل شركات صناعة الطائرات، وجهات تشغيل الخطوط الجوية، وموردي قطع غيار الطائرات، وجهات التمويل وغيرها. وسوف يؤدي هذا الابتكار إلى تنمية الوعي بتلك الأدوات الإسلامية. كما تضافرت الجهود بين طيران آسيا وبيتك-ماليزيا تجاه تحقيق مزيد من المرونة والموائمة بين شروط التمويل وواقع السوق ، الأمر الذي من شأنه تشجيع الشركات على استخدام المنتجات الإسلامية لاستيفاء متطلباتها التمويلية".

وقد افتتح بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) رسميا في ١٧ فبراير من عام ٢٠٠٦، وهو عبارة عن شركة تابعة مملوكة بالكامل لبيت التمويل الكويتي. ويبلغ رأس مال بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) ٣٨٠ مليون رنجيت ماليزي (أي ١٠٠ مليون دولار أمريكي).

واستطاعت شركة طيران آسيا أن تتيح للجميع السفر جوا بأسعارها المنخفضة وحازت جائزة ريادة السوق من ATW، وجائزة أحسن إدارة لشركة في قطاع الطيران من "يوروموني"، لتصبح أكبر شركة طيران بأسعار منخفضة في آسيا. وقد تضافرت جهود الشركة مع شركائها طيران آسيا التايلاندية والإندونيسية في نقل ما يزيد على ٢٠ مليون راكب حتى الآن

بدورها بزيادة حجم الانفاق العام على البرامج التنموية والمشارع الجديدة (١٢٦) مليار ريال وزيادة رسامیل صندوقي التنمية الصناعية والعقارية وبنك التسليف بقيمة (٢٥) مليار ريال.

وأكدت الدراسة أن السعودية وبناء على تجربتها النفطية خلال انشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وتحوي النفط من مجرد سلعة تجارية إلى سلعة إنتاجية مصنعة واستمرارها في هذا النهج سيجعل منها دولة نفطية انتاجية وليس فقط منتجة للمادة الخام بمعنى تصنيع النفط وتصديره.

تجدر الإشارة إلى أن محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السياري قد أكد أخيراً اعطاء الحكومة السعودية الأولوية للانفاق على تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية مما يعزز معه الاداء الاقتصادي على المدى المتوسط ويحقق المزيد من الرفاهية للمواطنين، مشيراً إلى أن الاقتصاد السعودي يواصل أداءه القوي نتيجة الجهود المستمرة من تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة والاصلاحات الهيكلية، بالاضافة إلى التطورات الإيجابية في أسواق البترول، وقال أنه على الرغم من استمرار التوترات الاقليمية إلا أن الاداء الاقتصادي لبلاده وللمنطقة بشكل عام كان قوياً ومن المتوقع أن يستمر كذلك نتيجة السياسات الحكيمة والاصلاحات الهيكلية التي تقوم بها المملكة ودول المنطقة.

تجنب آثار زيادة أسعار النفط العالمية

مصر تحقق ٦,٨ مليار دولار من تعديل تسعير الغاز وارتفاع الصادرات البترولية والغازية إلى ١٠ مليارات

أعلن وزير البترول المصري المهندس سامح فهمي نجاح قطاع البترول في تحقيق وفر قدره ٦ مليارات و٨٠٠ مليون دولار منذ بداية العمل بتعديل بند «تسعير الغاز» في الاتفاقيات البترولية حتى يوليو من العام الحالي.

وأشار وزير البترول إلى أهمية هذا التعديل الذي جنب مصر المخاطر نتيجة ارتفاع أسعار البترول الخام عالميا ...كما ساهم في تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات البترولية.

وقال إنه وفر لمصر ما كانت ستتحمله من زيادة أعباء نتيجة ما كان سيتم دفعه للشركات الأجنبية مع الزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي.

وأشار إلى إنه تم توقيع ٤ اتفاقيات جديدة لتعديل تسعير الغاز وتعديل في الاتفاقية باتفاقية تنمية بين الهيئة المصرية العامة للبترول وكل من شركات «أيوك» الإيطالية و «بي بي» البريطانية و «شل» الإنجليزية الهولندية في مناطق الصحراء الغربية والبحر المتوسط.

وأضاف: إن الاتفاقية الأولى الموقعة مع شركة «أيوك» الإيطالية تضمنت تسعيرا جديدا للغاز في منطقة شمال بورسعيد البحرية بينما الاتفاقية الثانية تضمنت تعجيلا لاتفاقيات التنمية في منطقة بدر الدين بالصحراء الغربية مع شركتي «شل» مصر و «شل» بدر الدين والتي تغطي مساحة ٥٩٦ كيلو مترا مربعا تلتزم خلالها الشركتان بإنفاق ٧ ملايين و٥٠٠ ألف دولار لحفر ٣ آبار وتقديم منح التوقيع التي تبلغ مليون دولار.

وأشار إلى أن الاتفاقية الثالثة وضعت تسعيرا جديدا للغاز في الاتفاقية الموقعة مع شركتي «بي بي» و «أيوك» في منطقة رأس البر البحرية أمام دلتا النيل، بينما الاتفاقية الرابعة التي نصت على تسعير الغاز في اتفاقية مع الشركتين أيضا للبحث عن البترول والغاز واستغلاله في منطقة التمساح البحرية أمام دلتا النيل.

من جهة اخرى، أكد وزير البترول المصري أن قيمة الصادرات البترولية والغازية المصرية ارتفعت الى ١٠ مليارات دولار خلال العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وهو المستهدف في عام ٢٠١٠، مشيرا إلى انه تم تعديل الخطة المستهدفة للصادرات للوصول إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ والوصول بمستوى انتاج الزيت الخام والمتكثفات والغاز الطبيعي الى مستوى مئة مليون طن.

وذكر ان متوسط حجم الغاز المكتشف خلال السنوات الست الماضية بلغ ٥ تريليونات قدم مكعب سنويا وان حجم الاستهلاك المحلى وصادرات الغاز الطبيعى بلغ عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ نحو تريليون و ٩٠٠ مليار قدم مكعب وتم الاحتفاظ بالباقي كوديعة للاجيال المقبلة.

وأشار إلى أن احتياطي الغاز فى مصر آمن وديناميكي وان استراتيجية الوزارة تستهدف تكثيف البحث عن الغاز والبترول لزيادة ودعم احتياطيه.

مشيرا الى ان عدد الاتفاقيات البترولية التى ابرمها القطاع خلال السنوات السبع الماضية بلغ ١٠٢ اتفاقية بإجمالي التزامات تنفقها الشركات على عملياتها بنحو ٣ مليارات و٦٠٠ مليون دولار.

وحدد المهندس فهمي معدل انتاج الزيت الخام والمتكثفات والغاز الطبيعي بانها تبلغ ٧١ مليون طن مكافىء منها ٣٨ مليونا و٥٠٠ الف طن غاز طبيعي و٣٢ مليونا و٥٠٠ الف طن زيت خام ومتكثفات، مشيرا إلى ان قطاع البترول استطاع ان يوفر منتجات بترولية وغاز طبيعي بالاسعار العالمية بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار خلال العام الاخير.

واكد وزير البترول المصري ان البنزين ٨٠ اوكتين لم يشمله التحريك الذي شهدته الاسعار أخيرا وذلك مراعاة للجانب الاجتماعى حيث انه يمثل متطلبات واحتياجات السيارات موديلات ما قبل ١٩٨٠ مؤكدا أن التحريك لم يمس اسعار البوتاجاز والبنزين ٨٠ واسعار الغاز للمنازل والسيارات وشمل البنزين ٩٠ والسولار والكيروسين للمستهلكين وكذلك اسعار بيع الغاز الطبيعى والمازوت للمنشآت الصناعية، مشيرا الى ان اسعار بيع المنتجات البترولية بالسوق المحلي حاليا لا تزال اقل كثيرا من تكلفة انتاجها الفعلية.